صيغـــة مقترحـــة لبرامـــج الدراســـات العليـــا في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة

إعداد

أ/ نوال بنت سالم الرشود

طالبة دراسات عليا في جامعة الملك سعود

المجلد (٦٩) العدد (الأول) الجزء (الثالث) يناير/ ٢٠١٨م

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيس وهو : التوصل إلى صيغة مقترحة لبرامج الدراسات العليا في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، وتفرع منه هدفين هما : التعرف على مرحلة الدراسات العليا في جامعة الأميرة نورة (نشأتها، رؤيتها، رسالتها، أهدافها) والتعرف على تطبيقات اقتصاد المعرفة بالتعليم العالي، وكان السؤال الرئيسي في الدراسة : ما الصيغة المقترحة لبرامج الدراسات العليا في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة ؟، وقد استخدمت الباحثة للإجابة على أسئلة الدراسة المنهج الوصفي واستمارة خاصة بأسلوب دلفاي كأداة للدراسة . ومن أهم النتائج التي كشفت عنها الدراسة : حصول البعد الثاني (أهداف الصيغة المقترحة) على درجة موافقة الخبراء بنسبة (١٠٠%)، وهي تمثل أعلى درجات الموافقة وتدل أن الخبراء اجمعوا على وجاهة العبارات ومناسبتها لتكون أهدافًا للصيغة المقترحة . وقدمت الدراسة عدة توصيات منها : الاستفادة من الصيغة المقترحة لبرامج الدارسات العليا التي أسفرت عنها الدراسة الحالية . وضرورة تقييم برامج الدراسات العليا في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بشكل مستمر، والاستفادة في هذا المجال من تجارب الجامعات العالمية، مع مراعاة احتياجات الطالبات وسوق العمل، ومتطلبات اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة .

الكلمات المفتاحية: صيغة مقترحة، برامج الدراسات العليا، جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، اقتصاد المعرفة.

١ / المبحث الأول

مدخل الدراســة

مقدمة :

تميز القرن الحادي والعشرون بقوة جديدة مُحركة للاقتصاد، ولم تعد الأرض، أو رأس المال هما المحرك الأساس للاقتصاد، وإنما تمثلت القوة الأساسية للاقتصاد في رأس المال الفكري الذي بات يُعرف اليوم بالاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة؛ لذا باتت المعرفة اليوم عنصرًا مهمًا في عملية الإنتاج، ومن ثم تحقيق التنمية المنشودة للمجتمع بكافة فئاته؛ لذا حظي التعليم على وجه العموم، والتعليم العالي على وجه الخصوص باهتمام ورعاية مختلف المجتمعات باعتباره أفضل استثمار لإحداث التغيرات التنموية المستدامة فيها، وتزداد أهميته في تنمية الموارد البشرية انطلاقًا من كون الإنسان الثروة الحقيقة في المجتمع، فهو محور التنمية وغايتها ووسيلتها الأساسية، ولعل جوهر التنافس بين الدول لإحراز سبق التقدم لا يتوقف عند حد ما تملكه من ثروات مادية فحسب، بل بات يشمل حجم اقتصادها المعرفي، وبمعنى آخر مدى تمكنها من بناء الإنسان القادر على التفكير والإبداع والابتكار.

ومن أجل ذلك كان ازدياد الاهتمام بالتعليم العالي منذ أواسط القرن العشرين نتيجة طبيعية لإسهامه المؤثر في عمليات التقدم والرقي والنمو للمجتمعات، ولهذا لم تعد مؤسسات التعليم العالي مجرد أجهزة دورها نقل المعرفة إلى الأجيال، بل أصبحت أجهزة فاعلة في تطوير المعرفة وإنتاجها، وفي تنمية المجتمع وتطويره في مختلف ميادين الحياة سواء كانت اجتماعيه أو اقتصاديه أو ثقافيه أو تكنولوجيه، إذ أن الطلب على التعليم العالي ازداد في معظم دول العالم بهدف إعداد القوى البشرية، ولإحداث التطور والتنمية في المجتمعات (السعدي ، ٢٠٠٦) .

لذلك تواجه مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة في الوقت الراهن عدد من التحديات تتمثل في النمو السريع في مجال المعرفة والتطور الكبير في نظم الاتصالات ووسائلها والثورة المعلوماتية والتكنولوجية السريعة والتغير في طبيعة المهن بسوق العمل بسبب الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والاهتمام المتزايد بقيمة المعرفة الاقتصادية. وعن هذه التحديات ذكر سورتي soraty (٢٠٠٥) في دراسته : أن الجامعات العربية بشكل عام غير قادرة بأوضاعها الحالية على مواكبة تحديات

ومتطلبات الاقتصاد المعرفى، لأنها كثيراً ما تعتمد على استهلاك معرفة قديمة، بدلاً من إنتاج معرفة جديدة و فعالة، ولا تقيم علاقات قوية مع الصناعة، ولا تعطي أولوية للبحث العلمي، ولم تحرز تقدماً كبيراً في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتستخدم غالباً طرق تدريس تقليدية، وتواجه صعوبات بشأن استقلاليتها. في حين أكدت دراسة كل من الشورة والمقدادي والصرايرة والضلاعين (٢٠١٢) على ضرورة الاهتمام بالاقتصاد المعرفي وتغيير الأطر الفكرية في المؤسسات التعليمية لمساعدة الباحثين فيها على ابتكار المعرفة ، كذلك أكد وينجارد Wingard (٢٠٠٠) في دراسته على : ضرورة تطوير التعليم العالي والتركيز على المهارات الأساسية في الاقتصاد القائم على المعرفة مثل التعليم المستمر، والتربية المهنية والتدريب في بيئات تعليم تناسب عصر الاقتصاد المعرفي.

وتنسجم نتائج دراسة الشورة(٢٠١٢) ووينجارد(٢٠٠٠) السابق ذكرها مع التوجه العالمي نحو اقتصاد المعرفة في التعليم العالي و مع رؤى خطط التنمية في المملكة العربية السعودية حيث تم ذكر هذه التحديات في خطة التنمية الثامنة (١٤٢٥-١٤٣٠) ومنه ما جاء في الرؤيا المستقبلية للتعليم العالي: " أن نظام التعليم العالي بالمملكة سيواجه نوعين من التحديات الأول: ناتج عن تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم العالي ، والثاني: ناتج عن تنامي الطلب في سوق العمل على الكفاءات المهنية عالية الجودة". (وزارة الاقتصاد والتخطيط ، ١٤٢٥ ، ص ٤٤٤). هذا بالإضافة إلى ما ورد في في خطة التنمية التاسعة، حيث نصت الرؤيا المستقبلية للتعليم العالي فيها على : "تعليم جامعي ينافس على الريادة، ويسهم في بناء المجتمع المعرفي، ويلبي متطلبات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية" (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ١٤٣٠، ص ٣٨٦) وقد تم ذكر السياسات العامة التي تترجم هذه الرؤية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ١٤٣٠، ص ٣٨٧- ص ٣٨٨) حيث جاء فيها ما يلي:

- تطوير نوعية مخرجات التعليم العالي أكاديميًا وتقنيا .
- زيادة نسبة المرونة في البرامج العلمية بمؤسسات التعليم العالي .
- إنشاء مراكز في الجامعات للإبداع التعليمي في بعض التخصصات.
- إنشاء قواعد معلومات جامعية والربط بينها .

- تفعيل التعامل بين مؤسسات التعليم العالي من خلال شبكة المعلومات، وتحديث مواقعها على شبكة الانترنت .
- التوسع في برامج الدراسات العليا في الجامعات، وتوفير جميع الإمكانات لذلك من أعضاء هيئة تدريس ومعامل، ومختبرات، ومكتبات، وتشجيع طلاب الدراسات العليا لتوجيه بحوثهم فيما يخدم المجتمع والتنمية .
- التوسع في دعم البحث العلمي في الجامعات، وذلك من خلال إنشاء مراكز بحثية نوعية، ومتخصصة في المجالات الحديثة .
- العمل على إنشاء المكتبات الرقمية، وتوفير مصادر وبنوك للمعلومات في جميع مؤسسات التعليم العالي .

كما جاء في نفس الخطة فصل كامل تحت مسمى الاقتصاد القائم على المعرفة، وكانت رؤيته المستقبلية فد نصت على أنه : " بحلول عام ١٤٤٥هـ / ١٤٤٦هـ – ٢٠٢٤م، سيكون اقتصاد المملكة قد خطا خطوات كبيرة نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، معتمدًا على مجتمع يعمق من المستوى المعرفي لأفراده علمًا ومهارةً وخبرةً، وسيكون قد اقترب من المستويات التي تشهدها الدول المتقدمة في هذا المجال" (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ١٤٣٠ ، ٩٦) .

لذا من جميع ما سبق جاءت فكرة الدراسة الحالية التي تدور حول صيغة مقترحة لبرامج الدراسات العليا في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة .

١/١ مسألة الدراسة :

سعت الدراسة إلى اعداد صيغة مقترحة لبرامج الدراسات العليا في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة انطلاقاً من :

- خطة التنمية التاسعة (١٤٣٠هـ/١٤٣٥هـ) حيث أكدت توجهاتها على تعزيز الممارسات التعليمية المبنية على اقتصاد المعرفة .
- الخطة الاستراتيجية التي وضعتها الوزارة في التعليم العالي (١٤٣٠هـ / ١٤٤٠هـ) والتي شجعت أهدافها و توجهاتها على تعزيز الممارسات التعليمية المبنية على اقتصاد المعرفة في العملية التعليمية.
- خطة آفاق التي وضعتها الوزارة فيما يخص التعليم العالي والتي نصت توجهاتها على

تنفيذ برامج تعليمية مبنية على اقتصاد المعرفة في المؤسسات التابعة لها.

- نتائج بعض الدراسات العلمية في برامج الدراسات العليا التي أشارت اختلال التوازن على المستوى الكمي، والنوعي للبرامج الأكاديمية، وتدني مستواها، ومنها دراسة (الشدادي ، ٢٠٠٦) التي توصلت إلى أن أهم المعوقات التي تواجها الدراسات العليا غياب التنسيق بين الجامعة، والقطاع الخاص، مما حد من اهتمام الرسائل العلمية بالإسهام في حل مشكلات القطاع الخاص وتطويره. وقد أوصت بإيجاد قنوات رسمية ممثلة في الغرف التجارية الصناعية لتتعاون مع عمادات الدراسات العليا بالجامعات لتخطيط برامج الدراسات العليا وتنفيذها لتلبية احتياجات القطاع الخاص، أيضًا دراسة (الباحوث ، ٢٠٠٦) التي توصلت إلى أن المناهج والمقررات في برامج الدراسات العليا أقل مما هو متوقع، ولا تحقق رغبات وطموحات الدارسين وذلك لعدة عوامل منها: عدم مواكبة التطورات العليمة الحديثة، وطغيان الجانب الأكاديمي على الجانب التطبيقي، وقد أوصت الدراسة بالتنسيق بين وزارة التعليم والجهات الأخرى لوضع الاستراتيجيات اللازمة لبرامج الدراسات العليا لتحقيق متطلبات التنمية، وربط عملية القبول في برامج الدراسات العليا بالاحتياجات الحالية، والمستقبلية لخطط التنمية، وأكدت دراسة الزهراني (٢٠٠٧) على ما سبق حيث أوصت بربط بحوث طلبة الدراسات العليا بالاحتياجات الفعلية لخطط التنمية بالمملكة، ووضع الحوافز المادية والمعنوية للقطاع الخاص للمساهمة في تمويل بعض الخدمات البحثية في برامج الدراسات العليا ، وغيرها من الدراسات التي كشفت جميعها عن وجود قصور في برامج الدراسات العليا في الجامعات السعودية، واتفقت على ضرورة إجراء تقويم دوري لبرامجها ، وضرورة مواكبتها لمتطلبات اقتصاد المعرفة.

لذا تأسيسًا على ما سبق، وانطلاقًا من نتائج الدراسات العلمية حول الدراسات العليا وتوصياتها، وانسجامًا مع الرؤيا المستقبلية لخطة التنمية التاسعة فيما يتعلق باقتصاد المعرفة، وبرامج الدراسات العليا، وجدت الباحثة أن برامج الدراسات العليا المقدمة للطالبات ليست بمنأى عن كل ما سبق الإشارة إليه من نتائج الدراسات العلمية السابق ذكرها، بل إنها قد تزيد عليها بعض الصعوبات والمعوقات بحكم خصوصية وضع المرأة الثقافي والاجتماعي في المجتمع السعودي، بالإضافة إلى أن جامعة الأميرة نورة قد مرت بتغييرات إدارية عدة حيث إنها كانت تتبع إداريًا الرئاسة العامة

لتعليم البنات، ثم انتقلت تبعيتها الإدارية إلى وزارة التربية والتعليم عام ١٤٢٣هـ واستمرت هكذا حتى انتقلت تبعيتها إلى وزارة التعليم العالي عام ١٤٢٥هـ تحت مسمى جامعة الرياض للبنات، وقد ضمت هذه الجامعة الكليات الست الكائنة بمدينة الرياض بعد إعادة هيكلتها بالإضافة إلى إنشاء عدة كليات جديدة تخدم توجهات خطط التنمية في المملكة، وما تبع ذلك من قرارات داخل الجامعة لمواكبة التغييرات الإدارية بما يخدم العملية التعليمية؛ حيث صدر في عام ١٤٢٨هـ/١٤٢٩هـ قرار إيقاف القبول بمرحلة الدراسات العليا، وذلك لمراجعة برامجها وإعادة هيكلتها ، واقتصار العمل في تلك البرامج على إنهاء متطلبات دراسة الطالبات اللاتي تم قبولهن قبل هذا التاريخ. (جامعة الأميرة نورة ، ١٤٣٥). كل ما سبق جعل من الضروري وجود صيغة لبرامج الدراسات العليا في جامعة الأميرة نورة تشمل البرامج السابقة (بعد مراجعتها) و البرامج التي ستُطرح من قبل الكليات الجديدة، وضرورة تماشي الصيغة المقترحة مع توجه المملكة نحو اقتصاد المعرفة وتوجهات خطط التنمية المستقبلية.

ويمكن تلخيص ما سبق في النقاط التالية :

- ضرورة تماشي برامج الدراسات العليا مع توجه خطط التنمية نحو التعليم المبني على المعرفة أو ما يطلق عليه (اقتصاد المعرفة) .
- التغييرات الإدارية التي توالت على جامعة الأميرة نورة، وانعكاس هذا على اللوائح والأنظمة التي تتبعها في برامج مرحلة الدراسات العليا (فقد كانت الأنظمة تابعة لما قررته الرئاسة العامة لتعليم البنات، ثم صارت الأنظمة التي قررتها وزارة التربية والتعليم ثم صارت الأنظمة التي أقرّتها وزارة التعليم العالي آنذاك – وزارة التعليم حاليًا.
- استحداث ما نسبتة ٧٠% من الكليات في جامعة الأميرة نورة بعد انضمامها تحت مظلة وزارة التعليم، وما يتبع ذلك من إجراءات تصحيحية في برامجها لتتماشي مع أنظمة وزارة التعليم.
- توقف القبول في برامج الدراسات العليا بكليات البنات سابقًا (الكليات التربوية، وكلية الآداب، وكلية خدمة المجتمع بجامعة الأميرة نورة) لمراجعة هيكلة الكليات بالجامعة، وبالتالي حاجتها لصيغة تجمع بين التخصصات، والأقسام، والكليات في برامج الدراسات العليا.

لذا بدا للباحثة بناءً على ما سبق ذكره أهمية إجراء الدراسة الحالية، **وبالتالي يمكن صياغة مسألة الدراسة في العبارة الآتية:**

عدم وجود صيغة لبرامج للدراسات العليا متوافقة مع متطلبات اقتصاد المعرفة في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن تجتمع فيها كل الكليات والتخصصات لتتمكن الجامعة من أداء دورها في المجتمع على المستوى المأمول منها.

١/ ٢ أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من النقاط التالية:

١- ما ستضيفه الدراسة الحالية للمعرفة العلمية في برامج الدراسات العليا بجامعة الأميرة نورة بشكل خاص و مرحلة الدراسات العليا بالمملكة بشكل عام.

٢- ما ستقدمه الدراسة الحالية للمكتبة التربوية من النتائج، و التوصيات التي ستفتح المجال أمام الباحثين والباحثات لاستكمال الدراسات حول هذا الموضوع ، خصوصًا مع ندرة الدراسات المحلية التي تناولت مجال برامج الدراسات العليا في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة بالبحث والدراسة – حسب علم الباحثة – .

٣- ما تمثله الدراسة الحالية من استجابة لتوجه عالمي نحو الاقتصاد المعرفي، كونها تواكب هذا التوجه من خلال إيجاد صيغ تتوافق معه في النظام التعليمي بالمملكة .

١/ ٣ أهداف الدراسة :

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيس وهو :

١- التوصل إلى صيغة مقترحة لبرامج الدراسات العليا في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة. وتفرع منه هدفين هما :

٢- التعرف على برامج الدراسات العليا في جامعة الأميرة نورة (نشأتها، رؤيتها، رسالتها، أهدافها، جهود تطوير برامج الدراسات العليا).

٣- التعرف على تطبيقات اقتصاد المعرفة بالتعليم العالي .

١/ ٤ أسئلة الدراسة :

سعت الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية :

١- ما الصيغة المقترحة لبرامج الدراسات العليا في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة؟.

٢- ما برامج الدراسات العليا في جامعة الأميرة نورة (نشأتها، رؤيتها، رسالتها،

أهدافها ، جهود تطوير برامج الدراسات العليا فيها).

٣- ما تطبيقات اقتصاد المعرفة بالتعليم العالي؟.

١/٥ حدود الدراسة :

اقتصرت الدراسة على الحدود التالية :

- الحدود المكانية : وتمثلت في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية .
- الحدود الزمانية : العام الجامعي ١٤٣٥هـ/ ١٤٣٦ه.
- الحدود الموضوعية : تصميم صيغة مقترحة لهذه البرامج في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.
- الحدود البشرية : تمثلت في مجموعة من الخبراء في برامج الدراسات العليا.

١/٦ مصطلحات الدراسة :

١/٦/١ الصيغة المقترحة (suggested Formula)

الصِّيغَة في اللغة : "الأَصْل و يقال : هو من صيغةٍ كريمةٍ : من أَصلٍ كريمٍ . وصيغة الأَمر كذا وكذا : "أي هيئته التي بُنِيَ عليها. وصيغة الكلمة : هيئتها الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها . والجمع : صِيَغٌ . قالوا : اختَلَفَتْ صيَغُ الكلامِ : أي تراكيبهُ وعباراتُهُ".(مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٤م ، ص ٤٦).

كما عرّف فاروق الصيغة بأنها : "الإطار الفكري العام ظاهرًا كان أَو ضمنيًا الذي تتبناه فئات من الباحثين، أو التربويين في صورة افتراضات أساسية، أو قيم، أو مفاهيم، أو اهتمامات تتصل بالإنسان والكون، والحياة ،والمجتمع ، وبالعلاقات الجدلية القائمة بين الموضوعات جميعها من شأنها أن توجه الباحثين إلى تفضيل نماذج، ومناهج، وطرائق معينة في البحث تتلاءم مع ما تبنوه من أفكار".(فليه ، ٢٠٠٤م ، ص ١٧٧).

ويقصد بالصيغة المقترحة إجرائيًا في هذه الدراسة : بأنها الإطار العام الذي يوضح مجموعة من الممارسات والإجراءات في برامج الدراسات العليا بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن المتوافقة مع متطلبات اقتصاد المعرفة.

١/٦/٢اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy) :

تعددت تسميات اقتصاد المعرفة واختلفت، وأطلق عليها عدة مسميات منها : اقتصاد المعلومات، اقتصاد الخبرة، اقتصاد الانترنت، الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الافتراضي، الاقتصاد الشبكي، الاقتصاد الالكتروني، وغيرها من التسميات، وستستعرض الباحثة بعض التعريفات لتوضيح وجهات النظر المختلفة لهذا المفهوم؛ بغية استخلاص تعريف جامع، فعلى سبيل المثال لا الحصر عرف المكتب الاقليمي للدول العربية اقتصاد المعرفة: " بأنه نشر المعرفة، وإنتاجها، وتوظيفها بكفاية في جميع المجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة وصولًا لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية باطراد، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح للقدرات البشرية" (المكتب الاقليمي للدول العربية،٢٠٠٣، ص ١١١).

كما عرفه الشمري والليثي بأنه : الاقتصاد القائم على عنصر المعرفة، مستخدمًا العقل البشري بتوظيف وسائل البحث، والتطوير، والموارد الاقتصادية المتاحة باستخدام الكوادر المؤهلة لذلك" (٢٠٠٨م ، ص ١٧).

ومن مجموع التعريفات السابقة قامت الباحثة بتعريف اقتصاد المعرفة بما يتناسب مع الدراسة **حيث يقصد باقتصاد المعرفة إجرائيًا في هذه الدراسة :** بناء قدرات الأفراد ومهاراتهم وتطويرها داخل مؤسسات التعليم العالي، وبرامج الدراسات العليا بشكل خاص؛ ليكونوا قادرين على تكوين وانتاج المعرفة وتبادلها كنشاط اقتصادي في جميع مجالات الحياة .

٣/٦/١ متطلبات اقتصاد المعرفة(requirements the knowledge economy) :

من خلال بحث الباحثة لم تجد مَنْ عَرَفَ متطلبات اقتصاد المعرفة ، ولكن هناك من حددها مثل (الهاشمى و العزوي ،٢٠٠٧)، (أبو السعود،2009) في مجموعة متطلبات متنوعة أهمها :

- تعزيز قدرة الطالب على الحصول على المعرفة، واستخدامها، أي تحويل التعليم من أداة لتمرير المعارف إلى أداة لتعليم الطالب كيفية التعلم.
- النظر إلى منظومة التعليم اعتمادًا على النهج الإجمالي بدلًا من النهج المجزأ.

- تعزيز العمل الجماعي أي العمل بروح الفريق.
- الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات، ويرتبط ذلك بضرورة التوسع في نشر التعليم عن بعد لما له من فوائد كثيرة في التعليم المستمر بما يعني الاستغلال الناجح لهذا النوع من التعليم.
- توسيع المشاركة المجتمعية، والتوجه نحو اللامركزية؛ لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية للمنظومة.
- تكوين المؤسسات ذات القدرة على استيعاب فكر عصر المعرفة ومتطلباته.

لذا يقصد بمتطلبات اقتصاد المعرفة إجرائيًا في هذه الدراسة بأنها : مجموعة من المهام، والإجراءات المُضمنة في برامج الدراسات العليا حيث يتم تحويلها داخل الجامعة إلى ممارسات أكاديمية، وإدارية، وفنية لتتكامل فيما بينها للوصول إلى مخرجات مؤهله لتكوين وانتاج وتبادل المعرفة كنشاط اقتصادي .

٧/١ خطة سير الدراسة :

تتطلب الإجابة على سؤال الدراسة تنظيم الدراسة من خلال خطة تشمل النقاط التالية-:

- تقسيم الدراسة إلى مباحث، الأول : مدخل الدراسة (مقدمة، مسألة الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، أسئلة الدراسة، حدود الدراسة، مصطلحات الدراسة، خطة سير الدراسة).
- الثاني : اطار الدراسة المفاهيمي الذي يشمل : (أدب الدراسة البحثي والإجابة على أسئلة الدراسة الفرعية، وعرض للدراسات السابقة والتعقيب عليها).
- الثالث : منهج الدراسة وإجراءاتها الذي يشمل : عرض الإجراءات التي اتبعتها الباحثة لتطبيق الجزء الميداني من الدراسة، من حيث المنهج المتبع، ومجتمع الدراسة، ووصف خصائصه، كما يستعرض الأداة التي جُمعت البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة بواسطتها والإجراءات التي استخدمت للتحقق من صدق الأداة وثباتها، وإجراءات تطبيقها، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات التي تم الحصول عليها .
- الرابع : عرض النتائج تطبيق أداة الدراسة ميدانياً للإجابة على سؤال الدراسة الرئيس و من ثم اقتراح التوصيات.

٢ / المبحث الثاني : اطار الدراسة المفاهيمي

١/٢ نشأة الدراسات العليا بجامعة الأميرة نورة (جامعة الأميرة نورة، ١٤٣٥) :

بدأت برامج الدراسات العليا باكرًا في الجامعة منذ أن كانت تسمى بكليات البنات حين كانت تابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات سابقًا من منطلق الاهتمام بتوفير التعليم العالي المتخصص للنساء بما يلبي احتياجات المملكة من الكفاءات المؤهلة، والحاصلة على درجات الدبلوم، والماجستير، والدكتوراه، وكان ذلك في العام ١٣٩٦/١٣٩٧هـ (١٩٧٦/١٩٧٧م) بدبلوم متخصص بالتربية ، ثم سجلت الدفعة الأولى من طالبات الماجستير في العام ١٣٩٧/١٣٩٨هـ (١٩٧٧/١٩٧٨م) ، وكانت الدرجات العلمية التي تمنحها كليات البنات في الدراسات العليا:

- الدبلوم العام في التربية.
- دبلوم التخصص في: الدراسات الإسلامية، علوم اللغة العربية، الاقتصاد المنزلي، العلوم الاجتماعية، اللغة الإنجليزية.
- درجة الماجستير.
- درجة الدكتوراه .

وكانت بداية الدراسات العليا بكلية التربية للبنات بالرياض/ الأقسام الأدبية في العام الدراسي ١٣٩٦/١٣٩٧هـ (١٩٧٦/١٩٧٧م) بدبلوم التخصص الذي التحق به ٣٢طالبة، ثم سجلت الدفعة الأولى من طالبات الماجستير في العام ١٣٩٧/١٣٩٨هـ (١٩٧٧/١٩٧٨م) ومنحت أول درجة دكتوراه في تخصص اللغة العربية (نحو وصرف) في عام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ (١٩٨٣/١٩٨٤م).

أما كلية الاقتصاد المنزلي، والتربية الفنية فقد بدأت الدراسات العليا بها كقسم في كلية التربية الأقسام الأدبية ثم، أصبحت كلية مستقلة في عام ١٤١١/١٤١٢هـ (١٩٩٠/١٩٩١م) مع نمو الدراسات العليا، وتطورها في كليات البنات، وتزايد عدد البرامج التي تفتتح كل عام وأيضًا ازدياد عدد الطالبات اللاتي يقبلن على القيد بها، وبالتالي ازدياد عدد الخريجات الحاصلات على الماجستير، والدكتوراه، فقد أنشئت في عام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م) عمادة للدراسات العليا والبحث العلمي التي كان من مهامها الإشراف على طالبات الدراسات العليا، ومتابعة جميع الأمور المتعلقة بأوضاعهن، بدءًا من قبولهن في البرامج المختلفة، وانتهاءً باستكمالهن متطلبات الحصول على

الدرجة العلمية في ضوء اللوائح والأنظمة المعمول بها، ثم انفصلت العمادتان – الدراسات العليا والبحث العلمي– عن بعضهما في العام ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م وكانت العمادة آنذاك تشرف على ٦٣ برنامجًا معتمدًا للماجستير والدكتوراه في التخصصات الإنسانية والعلمية.

ثم بناءً على توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز–رحمه الله– ذي الرقم ٣١٣٩/م ب في ١٤٢٧/٤/١٨هـ الموافق ٢٠٠٦/٥/١٦م القاضي بالموافقة على إنشاء جامعة للبنات بالرياض تحت مظلة وزارة التعليم العالي ترتبط بها كليات البنات الكائنة في منطقة الرياض التي كانت تتبع وزارة التربية والتعليم آنذاك.

وقد تم تفعيل الجامعة فعلًا، وبدأت بممارسة أعمالها بتاريخ ١٤٢٨/٣/٢٦هـ حيث تولت بعد إنشائها الإشراف على جميع الكليات الكائنة في منطقة الرياض وعددها حينذاك ٦ كليات، وكانت تسمى "جامعة الرياض للبنات" وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود –رحمه الله– بإطلاق اسم جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن على جامعة الرياض للبنات، وذلك خلال رعايته – رحمه الله– لحفل وضع حجر الأساس للجامعة في ١٤٢٩/١٠/٢٩هـ.

٢/٢ رؤية عمادة الدراسات العليا بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن ، ورسالتها (جامعة الأميرة نورة ، ١٤٣٥) :

الرؤية : تصبح البرامج بجامعة الأميرة نورة برامج معترفًا بها دوليًا، وستساهم بتعزيز دور المرأة من خلال:

– نوعية التعليم لتكون خلاقة ورائدة.

– الفرصة لإجراء البحوث المتخصصة في المجالات التي تلبي الاحتياجات العالمية وتخدم المجتمعات الوطنية والدولية بالإضافة إلى تعزيز القيم الوطنية.

الرسالة : تقَدَّم برامج الدراسات العليا بجودة عالية ، وتوَفِّر فرص بحث من منظور عالمي؛ لإعداد المرأة للحياة المهنية والأكاديمية في المجالات التي تلبي الاحتياجات الوطنية وتعزز القيم الوطنية وتخدم المجتمع.

الأهداف:

– العناية بالدراسات الإسلامية والعربية، والتوسع في بحوثها، والعمل على نشرها.

– الإسهام في إثراء المعرفة الإنسانية بكافة فروعها عن طريق الدراسات المتخصصة والبحث الجاد للوصول إلى إضافات علمية، وتطبيقية مبتكرة، والكشف عن حقائق جديدة.

– تمكين الطلاّب المتميزين من حملة الشهادات الجامعية من مواصلة دراساتهم العليا محليا.

– إعداد الكفاءات العلمية، والمهنية المتخصصة، وتأهيلهم تأهيلًا عاليًا في مجالات المعرفة المختلفة.

– تشجيع الكفاءات العلمية على مسايرة التقدم السريع للعلم، والتقنية، ودفعهم إلى الإبداع والابتكار، وتطوير البحث العلمي، وتوجيهه لمعالجة قضايا المجتمع السعودي.

– الإسهام في تحسين مستوى برامج المرحلة الجامعية لتتفاعل مع برامج الدراسات العليا.

3/٢ تطبيقات اقتصاد المعرفة في التعليم العالي – نماذج عالمية ومحلية :

قبل الحديث عن تطبيقات اقتصاد المعرفة في التعليم العالي من المستحسن البدء بعلاقة اقتصاد المعرفة بالتعليم العالي حيث أكد كل من (٢٠٠٢ ، Anthony & donna) في دراستهما أنه حتى يرتبط التعليم باقتصاد المعرفة لابد من ربط التعليم بسوق العمل والوفاء بمتطلباته الاساسية؛ لذا لابد أن تتضمن المناهج مهارات الاستنتاج المعرفي، ومهارات حل المشكلات، والمهارات السلوكية، الانماط المعرفية الايجابية، ومهارات الاستعداد المهني المتخصص، كذلك ربط المناهج التربوية بكل من الأبعاد الأفقية التي تتضمن التكامل بين الجانب الاكاديمي، والمناهج التطبيقية في جميع صفوف الدراسة من بداية رياض الاطفال وحتى المرحلة الجامعية وربط المؤسسات التعليمية بسوق العمل من خلال الشراكات الملائمة لكل مرحلة والربط بين مؤسسات التعليم الثانوي، وقبل الثانوي، والجامعي بالتربية المهنية

والتدريب . أما من ناحية المعوقات التي تقف أمام ربط التعليم بالتكنولوجيا والمعرفة فقد ذكر (Wingard, 2000) في دراسته : أن أهم معوقات التعليم المشترك المبني على تكنولوجيا المعلومات تمثلت في مقاومة المستخدمين للتعلم، تكلفة التعلم العالية بسبب الصرف المالي المتزايد، محدودية خطط التطوير، وأن أهم علاج لتلك المعوقات ما يلي : تطوير التعليم والتركيز على المهارات الأساسية في الاقتصاد القائم على المعرفة مثل التعليم المستمر، والتربية المهنية، والتدريب في بيئات تعليم تناسب العصر الرقمي .

وفي ذات السياق أكدت (٢٠١١ ، Nasr) في دراستها على ان : الإدارة الجيدة للمعرفة ستساعد في نجاح خطط التنمية، و أنه لابد من التركيز على اقتصاد المعرفة، والتركيز يجب أن يكون على الآثار الحالية والمستقبلية لأن المجتمع يحتاج معارف بدرجة عالية من المهارة للدخول في سوق العمل، بالإضافة إلى ضرورة نشر المعرفة في المجتمع وتبادلها. وأوصت بضرورة دراسة التحديات التي تواجه طلاب الجامعات في الألفية الجديدة والتغيرات المطلوبة في طرق التدريس، وأساليب التعلم والتعليم، كذلك يجب أن تعتمد على أساليب التكنولوجيا الحديثة وتسليط الضوء على البحث العلمي ومؤسساته سواء الجامعات، أو مراكز البحوث، ودوره في نجاح الاقتصاد القائم على المعرفة.

وعن أثر ثقافة المجتمع على علاقة اقتصاد المعرفة بالتعليم أكدن (٢٠١١، ; Samulewicz ; Vidican aswad) في دراستهن على: أهمية فهم السياق المحلي والحاجة إلى فهم أفضل لتأثير الثقافة والمجتمع على الفرد والاقتصاد، كما أكدت النتائج على الحاجة إلى رفع الوعي بما يترتب على المجالات، والمهن المحتملة، ومدى ملاءمتها مع التصورات الثقافية القائمة، كما دعت الدراسة إلى تغيير الصورة النمطية السلبية للهندسة، وتنفيذ مبادرات لمزيد من مشاركة الأسرة في مستوى التعليم العالي، وكذلك إلى توفير أكبر قدر من البرامج الجامعية STE في مختلف أنحاء الإمارات.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن علاقة اقتصاد المعرفة بالتعليم علاقة ارتباطية فكل منهما يعتمد على الآخر فلا يمكن الحديث عن فرص اللحاق باقتصاد المعرفة من دون وجود نظام تعليمي فعّال ومؤسسات تعليم عالي راقي تُواكب معايير

الجودة العالمية في هذا المضمار خاصة في مرحلة الدراسات العليا كما لا يمكن الحديث عن تعليم عصري ذو مخرجات مؤهلة دون الاستعانة بمداخل ومفاهيم وإجراءات وممارسات واستراتيجيات اقتصاد المعرفة، ويمكن أن القول أن دور التعليم العالي في الوصول إلى بناء اقتصاد المعرفة يتمثل في النقاط التالية :

١. تسخير الجامعات لتكون معين للمعرفة من خلال تأليف ونقل وترجمة المراجع التعليمية في الحقول المعرفية والعلوم والتكنولوجيا والمناهج الفكرية والعملية .
٢. التأكيد على مفهوم التعليم مدى الحياة، حيث أن استراتيجيات التعلم مدى الحياة تتوجه بصورة مباشرة نحو دعم القطاعات الاقتصادية وأنشطة الأعمال الخاصة، وتعمل على تحقيق التكامل بين التعليم والتدريب المستمر عن طريق تأسيس نظم ابتكارية فعّالة، تقوم على البحث والتطوير لإنتاج المعرفة أو لإعادة إنتاجها في ميادين العلوم والتكنولوجيا وتطبيقاتها في الصناعة، وهذه الاستراتيجية تستند أيضاً على مفهوم التعاون بين الجامعات والصناعة، من خلال مداخل متنوعة من بينها : مدخل التعلم القائم على العمل Work-Based Learning، والتعلم التفاعلي مع الأعمال Interactive Business Learning ، والتعلم الإلكتروني E-Learning .
٣. إعداد طلبة لديهم القدرة على إنتاج المعرفة والمهارات المطلوبة في العمل، وإقامة شراكة دائمة مع الصناعات لمواكبة التغيير المستمر في المعرفة التقنية .
٤. تأسيس حاضنات لمشروعات صناعات المعرفة الصغيرة والمتوسطة، وبصفة خاصة مشروعات صناعة البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات، حيث تقدم الجامعة دعماً وتسهيلات لبعض الطلبة النابغين في الاستفادة من حاضنات صناعة المعرفة لإجراء بحوث متعددة، تسهم في تحويل فكرته إلى عمل يمكن تطبيقه وتسويقه .
٥. تقديم برامج محفزة للبحث العلمي للطلبة النابغين، وإتاحة الفرصة لهم للاستفادة من المعامل والمختبرات والبنية التحتية المجهزة .
٦. اكتشاف الطلبة الموهوبين والنابغين، وتسهم في تقديم التوجيه والنصح والإرشاد لأفضلا لطرق لاستغلال مواهبهم في نفع أنفسهم ومجتمعهم، وتوفر لهم كافة أنواع الدعم والمساندة اللازمة لتطوير وتنمية مواهبهم وفق أحدث المنظومات

والوسائل الحديثة (ياسين ، ٢٠٠٥م) .

ولبناء اقتصاد معرفي ونشر تطبيقات اقتصاد المعرفة في التعليم العالي في المجتمع أكد كل من لوسي وريتشاردسون (Luecy, ٢٠٠٤) (٢٠٠٤ ,Richardson) أن التوظيف المتزايد لتقنيات الإعلام والاتصال والمعلومات في مختلف الأنشطة أصبح سمة تميز عالم اليوم، وصار قائماً على فهم جديد أكثر عمقًا لدور المعرفة، كما تشكل تكنولوجيا المعلومات في الوقت لحاضر العنصر الأساس في التنمية، لأن التقدم الحاصل في التكنولوجيا، والتغير السريع الذي تحدثه في الاقتصاد، يؤثران ليس في درجة النمو وسرعته فحسب، وإنما في معظم جوانب حياة الإنسان، فالتعليم أيا كان مستواه شأنه كالاقتصاد والمال والأعمال، بل ربما يكون أكثر نجاحًا في حال تطبيق منحى اقتصاد المعرفة عليه، لأن الإنسان هو محور التعليم وأساس التنمية، ومنتج المعرفة، والعقل والمعرفة هما الركيزة الأولى للعملية التعليمية، استثمارهما سيكون عائدًا بشريًا نوعيًا عالي الكفاءة والجودة . ولأن سياق الحديث هو عن الجهود التي تبذلها الدول لتطبيق الاقتصاد المعرفي في التعليم ستذكر الباحثة عدة دول منها :

٢/ ٣ /١ نموذج المملكة المتحدة :

تقوم المكاتب المشتركة في الجامعات البريطانية بدور الوسيط بين أساتذة الجامعات ورجال الصناعة والسماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل لدى المؤسسات الصناعية، كما علمت بعض الجامعات على تأسيس شركات تجارية وتحرص الحكومة البريطانية من ناحيتها على تشجيع الملكية الصناعية والفكرية لتطوير الاعمال الابداعية وتشجيع اعضاء هيئة التدريس للقيام بالأبحاث المرتبطة بخدمة المجتمع لذا عملت على تعديل القوانين التي تحد من استفادتهم من اي كسب مادي يستحقونه مقابل ابداعهم وألغت القوانين التي تمنعهم من القيام بأعمال مقابل اجر للمؤسسات والشركات الانتاجية المختلفة كما طورت نظام المكافآت والحوافز الخاصة بهم . وهناك العديد من الشراكات المتميزة في مجال التقنيات بالمملكة المتحدة في مناطق التقنية المتمثلة في حدائق **ابردين** للعلوم والتقنية وحديقة استون العلمية وحديقة جامعة واريك العلمية وحديقة اكسفورد العلمية . وتتمثل التجربة البريطانية ايضاً في معهد وحديقة جامعة مانشستر للعلوم والتقنية ، ذلك المعهد المتميز ليس على مستوى بريطانيا فقط ، وانما

على مستوى أوربا خاصة في حقل الهندسة الكيمائية والميكانيكية وعلم التحليل وعلم الحماية وعلم المواد كما تمتلك الجامعة عدة شركات تعمل في مجال الاكتشافات العلمية . ومن جانب اخر فقد أنشأت الجامعة شركة قابضة جامعية تجارية مملوكة للجامعة تهدف إلى تسويق البحوث ونقل التقنية كما تقوم الشركة بالأنشطة التالية:

١ــ اقناع شركات القطاع الخاص بالإمكانات البحثية التي تملكها الشركة

٢ــ بيع و ترخيص حقوق الملكية الفكرية وحماية براءات الاختراع

وعموما فإن الجامعة تنفق من عوائد هذه الشركة على البحوث الاساسية والتقنية ذات الفائدة العلمية، ونظرا لمكانة الشركة في قلب الجامعة، فقد سعت الى توسيع نطاقها ليكون لها صفة الشمولية والعالمية، حيث تم افتتاح عدة مكاتب دولية لها في امريكا الشمالية و أوربا واليابان وغيرها(القحطاني ٢٠٠٥) .

٢ / ٣ / ٢ نموذج استراليا :

الشراكة بين جامعة ملبورن Melbourne الاسترالية وكل من مايكروسفت، سيسكو وانتل Microsoft – Cisco – Intel:

في عام ٢٠٠٨ وافقت كل من مايكروسفت وسيسكو وانتل على إطلاق شراكة صناعية مدتها ثلاث سنوات مع جامعة ملبورن بتمويل بلغ ٢,٥ مليون دولار، وبمشاركة ٢٥٠ من الأكاديميين من ستة بلدان هي استراليا، كوستاريكا، فنلندا، والولايات المتحدة، وذلك من أجل تبادل المهارات العليا التي تحتاج إليها الشركات في تطوير التقنيات، وحل المشكلات في الشركات الثلاث من جهة، ويحتاج إليها الطلاب كقوى عاملة مستقبلية، وللمشاركة في محو الأمية الرقمية لتكنولوجيا المعلومات، والاتصال، وحل مشاكل البطالة، وعدم تطابق المهارات وفرص العمل من جهة أخرى، ومهارات القياس مثل التفكير النقدي، حل المشكلات والتعاون والعمل الجماعي، والكفاءات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى تنفيذ عمليات تقييم واسعة النطاق التي توفر بيانات موثوقة بتكلفة معقولة، من جهة أخرى، حققت الشراكة نتائج مرضية تم عرضها في المنتدى العالمي للتعليم في لندن عام ٢٠١٢، حيث دفعت النتائج باقتراح تمديد الشراكة ثلاث سنوات .(Edmondson,valigra,kenwardrd,hudson, belfied,2012)

٢/ ٣ / ٣ نموذج المملكة العربية السعودية :

تعد المملكة العربية السعودية أكبر اقتصاد في المنطقة، ومصنفة في المرتبة الحادية عشرة على مستوى العالم في سهولة الأعمال، وفي الوقت ذاته فإن المملكة العربية السعودية مصنفة في المرتبة الرابعة والستين في نمائها، واعتمادها على الاقتصاد النفطي، ولذلك تحتاج المملكة إلى تحويل اقتصادها إلى الاقتصاد المعرفي باعتباره خيارًا استراتيجيًا نحو التنمية المستدامة المعتمدة على التكنولوجيا والإبداع، وتتمتع المملكة العربية السعودية بالعديد من المزايا التي تجعلها قادرة على دمج التكنولوجيا والإبداع بالتعليم لتصل لإنتاج المعرفة، وقد بدأت المملكة العربية السعودية تخطو أولى خطواتها نحو التحول من اقتصاد قائم على النفط، إلى اقتصاد قائم على المعرفة منذ بداية خطة التنمية الثامنة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩) وبذلت المملكة جهودًا حثيثة ومتواصلة للتوجه نحو اقتصاد المعرفة والاستثمار المعرفي، وقد عززت خطة التنمية التاسعة (٢٠١٠ – ٢٠١٥ م) هذا التوجه نحو الاقتصاد المعرفي فكان الهدف الثامن لهذه الخطة ينص على : " التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعرفة "، وقد أوضحت الخطة أن هذا التوجه يقتضي تكامل أنشطة نشر المعرفة، ونقلها، وتوليدها، وإنتاجها، وتوظيفها، واستثمارها في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

وحددت الخطة عددًا من الأهداف العامة من أجل التحول نحو الاقتصاد المعرفي :

١. زيادة الكفاءة الداخلية، والخارجية لتحقيق متطلبات التنمية .
٢. تحسين جودة التعليم .
٣. تطبيق النظم الإدارية الحديثة .
٤. التوظيف الأمثل لتقنية المعلومات والاتصالات .
٥. التوسع في برامج الدراسات العليا، وتنويعها .
٦. دعم البحث العلمي، وتعزيزه، وزيادة الإسهام في انتاج المعرفة .
٧. تحقيق مبدأ الشراكة مع المجتمعات المحلية .

٨. تطوير أوجه التعاون، والتنسيق مع المؤسسات العلمية في الداخل والخارج لتحقيق أهداف التنمية .

ولأجل تحقيق هذه الأهداف تم تحديد السياسات والاستراتيجيات ومنها :

- ترشيد القبول في التخصصات التي يقل عليها الطلب في سوق العمل، وبرامج التنمية .
- تضمين مناهج ومقررات التعليم العالي احتياجات سوق العمل من معارف ومهارات واتجاهات .
- تحديد المهارات المطلوبة من خريج التعليم العالي لسوق العمل سواء أكان محليًا أو اقليميًا أو عالميًا، وتضمين ذلك في خطط تطوير التعليم العالي .
- تحديد مؤشرات جودة التعليم العالي فيما يتعلق بالطالب، وعضو هيئة التدريس، وبرامج التعليم، والساعات الفعلية للعملية التعليمية .
- مراجعة الخطط والمناهج والبرامج الدراسية دوريا في ضوء ربط العملية التعليمية بجودة المخرجات .
- تشكيل مجالس استشارية لمؤسسات التعليم العالي من كفاءات محلية وعالمية للمشاركة في رسم مستقبل الجامعة على المستوى التنافسي العالمي .
- تطوير نوعية مخرجات التعليم العالي أكاديميًا وتقنيا .
- زيادة نسبة المرونة في البرامج العلمية بمؤسسات التعليم العالي .
- إنشاء مراكز في الجامعات للإبداع التعليمي في بعض التخصصات.
- إنشاء قواعد معلومات جامعية، والربط بينها .
- تفعيل التعامل بين مؤسسات التعليم العالي من خلال شبكة المعلومات، وتحديث مواقعها على شبكة الانترنت .
- التوسع في برامج الدراسات العليا في الجامعات، وتوفير جميع الإمكانات لذلك من أعضاء هيئة تدريس، ومعامل، ومختبرات، ومكتبات، وتشجيع طلاب الدراسات العليا لتوجيه بحوثهم فيما يخدم المجتمع والتنمية .
- التوسع في دعم البحث العلمي في الجامعات، وذلك من خلال إنشاء مراكز بحثية نوعية متخصصة في المجالات الحديثة .
- العمل على إنشاء المكتبات الرقمية، وتوفير مصادر، وبنوك للمعلومات في

جميع مؤسسات التعليم العالي .

- نشر ثقافة المشاركة، والتفاعل المعرفي بالجامعة، وتوجيه البحث العلمي بما يخدم إرساء دعائم الاقتصاد القائم على المعرفة ومقوماته .

وبعد تحديد الأهداف العامة، والسياسات تم تحديد أهداف خاصة، ومحددة بمرحلة الدراسات العليا بالجامعات، وهي كالتالي :

١. التقويم المستمر لمناهج التعليم العالي .
٢. إنشاء كليات وأقسام وبرامج جامعية جديدة تواكب متطلبات التنمية، واحتياجات سوق العمل .
٣. ابتعاث ما لا يقل عن (١٠%) من اجمالي أعضاء هيئة التدريس لنيل درجة الدكتوراه، وذلك حسب احتياجات كل جامعة والتخصصات الموجودة .
٤. العمل على زيادة أعداد طلاب الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي ، إلى ما لا يقل عن (٥%) من إجمالي طلبة المرحلة الجامعية .
٥. دعم برامج الدراسات العليا في الكليات المختلفة عن طريق إحداث برامج جديدة للماجستير، والدكتوراه، مع التركيز على العلوم الهندسية، والتطبيقية، والعلوم الطبية، والعلوم الطبيعية .
٦. تطوير شبكة الاتصالات، وآلية تدفق المعلومات بين جامعات المملكة، والهيئات والمؤسسات العلمية الأخرى لخدمة أغراض التبادل العلمي والثقافي، والتنسيق في ذلك مع الجهات ذات العلاقة .
٧. دعم مشاريع البحوث العلمية في الجامعات، والتوسع فيها، وإجراء الدراسات اللازمة للتطوير النوعي في الجامعة، وكذلك تنويع مجالات البحوث العلمية .
٨. تحسين مستوى الأداء الوظيفي بعقد دورات تدريبية متتالية لأعضاء الجهاز الإداري والفني .

وبعد أن تم تحديد الأهداف العامة والخاصة والسياسات، تم تنفيذ العديد من المشروعات التي تمهد للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي، ومنها المشروعات الاستثمارية التي استهدفت تنويع القاعدة الاقتصادية، وتحقيق التنمية المتوازنة، ووضعت على عاتقها بعض القضايا التي تتعلق بتطوير المناهج، والتعليم مدى الحياة، وربط التعليم بالتنمية، وتعريب المعرفة، وتخصيص التعليم، وذلك للإسهام في تنمية القدرات

التحليلية ، وامتلاك المهارات العلمية فضلًا عن تعزيز روح المبادرة، وريادة الأعمال، وتطوير منظومة التعليم في مختلف مراحلها بدءًا من الطفولة المبكرة وانتهاءً بالتعليم ما بعد الجامعي (وزارة الاقتصاد والتخطيط ، ١٤٣٠) .

أيضًا بالإضافة لخطة التنمية التاسعة هناك مشروع الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية (آفاق)، ويعد تجربه رائدة لتطوير كفاءة التعليم العالي وتعزيزه ولصوغ مستقبلة، والارتفاع بمكوناته على النحو الذي يمكنه من الاستجابة لمتطلبات التنمية الشاملة التي فرضتها متطلبات العولمة الاقتصادية، والارتقاء بمستوى الكفاءة الداخلية لمؤسساته وتعزيز مستوى موائمة مخرجاتها لمتطلبات عملية التنمية، واحتياجات سوق العمل، وقد بدأ انطلاق مشروع الخطة المستقبلية آفاق في عام١٤٢٥هـ طويلة المدى (لمدة ٢٥ عامًا من١٤٢٥ إلى ١٤٥٠هـ).

أيضاً هناك الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي (١٤٣٠هـ) ، والتي من أهدافها الاستراتيجية (وزارة التعليم العالي ، ١٤٣٠، ١٢). :

١. "رفع مستوى مواءمة التعليم الجامعي لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة واحتياجات التنمية الوطنية.
٢. رفع جودة مخرجات الجامعات من الطلبة والبحوث وكافة المساهمات المجتمعية.
٣. زيادة فرص القبول لمن تتوفر فيهم شروط الالتحاق بالتعليم الجامعي .
٤. تعزيز البحث العلمي والتوسع في برامج الدراسات العليا .
٥. تعزيز وتأصيل منهجية الادارة الحديثة في اعمال الوزارة ومؤسسات وقطاعات التعليم العالي .
٦. التوظيف الأمثل لتقنية المعلومات والاتصالات لتطوير الأعمال الرئيسية والمساندة للوزارة وقطاعات التعليم العالي .
٧. تنمية اسهام التعليم العالي في انتاج المعرفة وتوثيقها ونشرها واتاحتها للعموم داخل المملكة وخارجها .
٨. توجيه الابتعاث للتخصصات التي تلبي حاجة المجتمع وتحقق اهداف التنمية .
٩. تنويع مصادر تمويل التعليم العالي ونشاطاته، وايجاد التنظيمات التي تتيح

للجامعات تنويع مصادر التمويل بهدف زيادة المرونة الادارية والمالية للجامعات .

١٠. تحديث وتطوير الأنظمة بما يوفر البيئة المناسبة لرفع كفاءة أداء منظومة التعليم العالي، ويواكب التطورات والمستجدات العلمية والاحتياجات التنموية" .

كذلك هناك الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة في المملكة التي تم العمل عليها من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط حيث تشهد المملكة حاليًا حراكًا مجتمعيًا واسعًا، وهي تمضي بخطىً واثقة نحو بناء اقتصاد أكثر تنوعًا، حيث ينطوي على محتوىً معرفي أعلى، بعيدًا عن الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعة، ورغم ذلك، لا تزال هناك العديد من التحديات الكبيرة التي ينبغي على المملكة تجاوزها؛ لضمان المضي قدمًا نحو تحقيق رؤيتها المستقبلية بعيدة المدى . فعلى الرغم مما تمتلكه المملكة من أصول، وموارد استراتيجية، هناك العديد من المشكلات الهيكلية والمؤسسية التي ينبغي مواجهتها (وزارة الاقتصاد والتخطيط ، ١٤٣٥، 10).

وفي ضوء ما تقدم ذكره صدر أمر المقام السامي رقم 546 وتاريخ2 /١٢/ 1433هـ، بتكليف لجنة برئاسة معالي وزير الاقتصاد والتخطيط" للخروج باستراتيجية وطنية شاملة وعملية، للتحول إلى مجتمع المعرفة، مدعومة ببرامج تنفيذية، وزمنية محددة التكلفة "،وقد نُفِّذَ هذا الأمر بإعداد هذه الاستراتيجية التي تشمل أيضًا وضع خطة تنفيذية لتحقيقها، وستُمكّن هذه الخطة المملكة –بإذن الله– من مواجهة التحديات، وتحقيق رؤيتها المستقبلية الرامية إلى التحول إلى" اقتصاد متنوع، مزدهر، يقوده القطاع الخاص، ومجتمع قائم على المعرفة، مع المحافظة على القيم الإسلامية والإرث الثقافي للمملكة "كما ورد في استراتيجية التنمية بعيدة المدى للمملكة . ولبلوغ هذا الهدف تتضمن استراتيجية التحول إلى مجتمع المعرفة أهم العوامل المؤدية إليه، ولكنها تركز على كيفية تحول المملكة العربية السعودية إلى الاقتصاد القائم على المعرفة؛ لأن هذا التحول يشكل شرطًا مسبقًا للوصول إلى مجتمع معرفي مستدامة (وزارة الاقتصاد والتخطيط ١٤٣٥، ١١).

وفي خضم هذا الحراك القوي، ونشوء ثقافات عالمية حول الاقتصاد المعرفي، أصبح من الضروري أن تقوم الجامعات بخطوة عملية نحو هذه الثقافة، ولذلك تقدمت وزارة التعليم العالي – نيابة عن جامعات الملك سعود والملك بعد العزيز والملك فهد

للبترول والمعان – إلى المجلس الاقتصادي الأعلى بطلب الموافقة على إنشاء ثلاث شركات للتقنية، تسمى كل شركة باسم وادي المنطقة الذي تقع فيه الجامعة، ووافق المجلس الاقتصادي الأعلى على الطلب في ١٤٣٠/١٢/٢٩هـ وأوصى برفعه لمقام مجلس الوزراء لاستكمال إجراءات الموافقة على إنشائها . وقد وافق مجلس الوزراء على التر خيص بتأسيس شركة وادي الرياض وشركة وادي جدة وشركة وادي الظهران للتقنية، شركات مساهمة وفقاً لأنظمتها الاساسية المرفقة بالقرارات . كما صدرت الموافقة على إنشاء وادي مكة للتقنية في جامعة أم القرى .

وتهدف الشركات الاربع إلى الإسهام الفاعل في تطويل اقتصاد المعرفة عبر الشراكة بين المؤسسات التعليمية والبحثية ومجتمع الأعمال، والاستثمار على اسس تجارية من خلال الاستثمار في المشاريع المشتركة التي تصقل الخبرات والتطبيق العملي لطلاب الجامعة وأساتذتها، ولها في سبيل تحقيق أغراضها القيام بعدد من الإجراءات من بينها : الاستثمار في صناعة نقل التقنية وتوطينها وتطويرها، وتهيئة طلاب الجامعة للعمل في القطاع الخاص من خلال التدريب والتأهيل وتوفير الفرص الوظيفية المناسبة خلال المرحلة الأكاديمية، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للمشاركة في دعم أغراض الشركة، والتعاون مع الهيئات والشركات والمؤسسات التي تماس نشاطاً مماثلاً أو مكملاً لنشاطها. وتوجد نبذة عن كل شركة من خلال المعلومات المتوافرة على موقع الجامعة المعنية على الشبكة العالمية (وزارة التعليم العالي ،١٤٣٥).

كما أوصت الندوة الرابعة لمدن المعرفة المنعقدة في المدينة المنورة بضرورة الاهتمام بجودة التعليم ومخرجاته، بما فيها مراكز الأبحاث والتدريب المهني، وذلك للتوافق مع تطلعات اقتصاد المعرفة، والعمل على إنشاء مؤسسات بحثية وجامعات من الطراز الأول، تمثل مراكز جذب للموهوبين، والمبدعين، وتحافظ عليهم، كما وتساعد في بناء قنوات تواصل بين المؤسسات العالمية والمحلية فيما يتعلق باقتصاد المعرفة(الصالح، ٢٠١٢)

ولكن على الرغم من المحاولات المتفرقة والحديثة التي تشهدها الجامعات السعودية مؤخرًا لتطبيق مفهوم الجامعة المنتجة للمعرفة بطريقة أو بأخرى سواء من خلال مرحلة البكالوريوس أو مرحلة الدراسات العليا، إلا أن هذه المحاولات بحاجة

إلى دراسات مكثفة في الأساليب، والطرق، والاستراتيجيات الإدارية المتبناة، حتى يتم تطبيقها بصوره شاملة لجميع جوانب العمل الجامعي (التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع)، وتكون الإنتاجية ثقافة وسمة الجامعات السعودية، وهنا نصل إلى **التعليم وفق متطلبات اقتصاد المعرفة.**

٤/٣/٢ تعليق عام على النماذج :

من خلال عرض نماذج الدول السابقة بدأ أنها أدركت أهمية التعليم، ومدى تأثيره في تنمية الاقتصاد، وزيادة دخلها، وهذا أدى إلى أن اقتناعها التام بأن تقدم اقتصادها مرهون بتطوير مؤسساتها التعليمية، وتنمية مواردها البشرية، وأدى لسعيها لتطوير القوانين والأنظمة، وكانت خطوتها الأولى لتطوير النظام التعليمي، ويمكن تلخيص أهم ملامح تجارب تلك الدول في نظامها التعليمي في التالي :

-توفير كافة مدخلات البيئة التعليمية الآمنة، والسليمة الداعمة لمتطلبات الاقتصاد المعرفي.

-دعم التعلم الذاتي، والاستكشافي، والتعاوني في النظام التعليمي.

-التأسيس للحقوق الفكرية .

-تنمية مهارات الابداع والابتكار في النظام التعليمي.

-التنوع في المناهج الدراسية في النظام التعليمي بما ينسجم مع الثقافات العالمية، ويتناسب مع الظروف الراهنة، وهذا يعني أن تكون بنية المناهج الدراسية، ومفرداتها متكاملة مرنة تدفع بالعملية التعليمية إلى التغيير، والتطوير، والتنمية مدى الحياة.

- الحرص في النظام التعليمي على ربط المنهاج الدراسي بمتطلبات سوق العمل.

- التركيز في النظام التعليمي على الجانب الميداني، أو التطبيقي في بعض المساقات والمواد الدراسية.

- التركيز في النظام التعليمي على التقويم، والتدريب المستمرين في المواد الدراسية.

- توظيف تكنولوجيا المعلومات في النظام التعليمي، واستخدامها في صلب العملية التعليمية اعتماد الأساليب التعليمية المرتكزة على المعرفة، والتفكير، وحل

المشكلات، والتخلص من الأساليب التقليدية في النظام التعليمي.

- التركيز على المعرفة، وكيفية إنتاجها، وتوظيفها في المواقف التعليمية.

غرس الثقافة الهادفة الواعية لمتطلبات الحاضر و المستقبل ونشرها.

ولابد من التأكيد على أن من أهم ما تميزت نماذج الدول هو تحديدها لاستراتيجية تنموية يراد تنفيذها، ثم تم التركيز بعد ذلك على المرحلة التعليمية التي من شأنها تحقيق تلك الاستراتيجية، وهذه المنهجية تضمن حدوث توازن في سوق العمل، وبالتالي تفادي ظهور فـــائض في الكوادر المتعلمة ممن يحملون شهادات لا يحتاجها سوق العمل.

4/٢ الدراسات السابقة :

١/4/٢ دراسة (الصباح و السرطاوي ، ٢٠١٠) بعنوان : " واقع فعالية الكفاءة الداخلية للدراسات التربوية والنفسية في برنامج الدراسات العليا في جامعة القدس، واقتراح نموذج تطويري"

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع فعالية الكفاءة الداخلية للدراسات التربوية والنفسية في برنامج الدراسات العليا بجامعة القدس من خلال وجهة نظر الطلبة والاساتذة، والتوصل إلى اقتراح نموذج تطويري لها، لذلك تم استخدام المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة الدراسة، وتم إعداد أداة للدراسة (استبانة)، وتم توزيعها على عينة الدراسة التي تكونت من أعضاء هيئة تدريس جامعة القدس وطلبتها.

وقد أظهرت النتائج أن واقع فعالية الكفاءة الداخلية من وجهة نظر الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس كانت متوسطة، كما أظهرت أن أعلى أبعاد فعالية الكفاءة الداخلية كان "تلبيتها لحاجات الطلاب والمجتمع " وأقلها كان "الخدمات المكتبية والبحثية "، كما تبين أن أهم العوامل المؤثرة في الكفاءة الداخلية هو : عامل "عدم انتظام الدراسة إلا بعد عدة أسابيع من بدئها".

وفي ضوء نتائج الدراسة تم تقديم مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة مراجعة أهداف برامج الدراسات التربوية والنفسية العليا بجامعة القدس مراجعة جذرية، وتعريف سوق العمل بالأقسام التربوية، وبرامجها الدراسية، وشهاداتها، ومؤهلات خريجيها، وخبراتهم؛ من أجل إيجاد فرص عمل جديدة واستيعاب الخريجين الجدد،

العمل على إشراك سوق العمل الفلسطيني في تحديد مخرجات العملية التعليمية في المجال التربوي والنفسي.

٢/4/٢ دراسة (الحربي،٢٠١١) بعنوان :"واقع برامج الدراسات العليا في كلية التربية في جامعة الملك سعود من وجهة نظر الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس"

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع برامج الدراسات العليا والوصول إلى لتصور المقترح لتطوير برامج الدراسات العليا في أقسام كلية التربية، ولتحقيق هذه الأهداف تم استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتم إعداد الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وأجريت الدراسة على عينة بلغت (٨٣) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس في الكلية، و(١١٣) طالبًا، وطالبة من الملتحقين ببرنامجي الماجستير، والدكتوراه.

وأظهرت الدراسة عددًا من النتائج كان من أهمها : سجلت استجابات عينة الدراسة درجة متوسطة حول عبارات مثل : درجة وضوح أهداف برامج الدراسات العليا للمتقدمين. ومواكبة الخطط الدراسية لبرامج الدراسات العليا لمتطلبات العصر، وموضوعية اختبارات القبول التحريرية، والمقابلات الشخصية، ودرجة توفر قاعات ذكية، تشكل بيئة تدريسية ملائمة، ودرجة تطبيق أعضاء هيئة التدريس لأساليب حديثة في تدريس المقررات، وأساليب متنوعة لتقييم أداء الطلبة، كذلك ارتفاع تأييد عينة الدراسة لمقترحات مثل: تنفيذ برامج التواصل مع خريجي القسم، والاستفادة من خبراتهم العلمية والعملية، وتخصيص موارد مالية لدعم الرسائل والأبحاث العلمية التي يعدها طلبة القسم، وإجراء البحوث العلمية وفقًا للخطط التنموية الشاملة وأهدافها.

وفي ضوء النتائج تم تقديم عدد من التوصيات أهمها: أن تخضع برامج الدراسات العليا في الجامعات السعودية للتقييم الشامل، والمستمر، والاستفادة في هذا المجال من تجارب الجامعات العالمية، وفقًا لاحتياجات الطلبة، ومتطلبات التنمية المستدامة، وتبني معايير عالية لتقييم طلبة الدراسات العليا تتسم بالموضوعية والشفافية.

٣/4/٢ دراسة (عيسى و أبو المعاطي ، ٢٠١١) بعنوان : "تقويم برنامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب".

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع ومستوى تنفيذ برنامج الدراسات العليا في

كلية التربية جامعة الطائف من وجهتي نظر أعضاء هيئة التدريس بالدراسات العليا، وطلبتها، وذلك في المجالات التالية: (سياسة القبول والتسجيل واللوائح الجامعية، أهداف برنامج الدراسات العليا، المقررات الدراسية ومحتواها، استراتيجيات التعليم والتعلم وأساليب التقويم، الإرشاد الأكاديمي، الخدمات والتسهيلات البحثية) ، ثم تقديم بعض التوصيات في ضوء نتائج الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، وإعداد استبانتين وزعت على عينة الدراسة التي تكونت من (٢١) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية من أقسام علم النفس والمناهج وطرق التدريس، والعلوم التربوية ممن يدرسَون في برنامج الماجستير، ويشرفون على طلبته، كما شملت العينة (٨٠) طالباً وطالبة من طلبة الدراسات العليا بقسمي علم النفس والمناهج وطرق التدريس .

وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود بعض جوانب القصور في برنامج الماجستير من وجهتي نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب في محاور سياسة القبول، والتسجيل، واللوائح الجامعية، وأهداف برنامج الدراسات العليا، والمقررات الدراسية ومحتواها، واستراتيجيات التعلم والتعليم وأساليب التقويم، والخدمات، والتسهيلات البحثية.

وفي ضوء النتائج تم تقديم بعض التوصيات لتطوير جوانب برنامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة الطائف، منها : أن تكون أهداف الدراسات العليا محددة، وواضحة للطلاب، والمراجعة المستمرة لها لتتلاءم مع تطلعات المجتمع السعودي، والمتغيرات الإقليمية والعالمية، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على استخدام تقنيات التعلم وطرق التدريس الحديثة، بالإضافة لتنوع أساليب تقويم، وأدوات لقياس كل مجالات التعلم (المعرفية والنفسية والمهارية والاجتماعية)، إنشاء مكتبة خاصة بطلبة الدراسات العليا، وربطها بقواعد البيانات العالمية، توفير مراجع أجنبية حديثة ومرتبطة بالتخصص، واستحداث قاعدة بيانات خاصة بالدراسات العليا.

٤/4/٢ دراسة (القداح ، ٢٠١١) بعنوان : "المقومات الأساسية اللازمة للتعلم القائم على اقتصاد المعرفة – أنموذج مقترح".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ملامح المقومات الأساسية اللازمة للتعلم القائم على اقتصاد المعرفة، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي، وأسلوب دلفاي

(Delphi) التنبؤي؛ لاستطلاع آراء (٢٦) خبيرًا متخصصًا في المجال التربوي.

ومن أهم نتائج الدراسة: كان امتلاك القائمين على عمليات التعلم لمهارات أدائية لإطلاق الطاقات التفكيرية لدى المتعلمين.، وتشكيل مناخ تنظيمي قائم على التعاون، وتكامل الأدوار.، وتشكيل بيئات تعلمية عامرة بأدوات التقنية، والمثيرات المتنوعة، تبني استراتيجيات التفكير والتجريب، والاكتشاف ووضع البدائل، واختبارها في معالجة المعرفة وإنتاجها. والإفادة من مراكز البحث والتطوير العالمية واعتماد مؤشرات ومعايير عالمية للأداء والإنتاجية.

٢/4/٥ التعليق على الدراسات السابقة :

من خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن للباحثة تسجيل النقاط التالية:

- كان الموضوع الأساس لعدد من الدراسات هو "الدراسات العليا" مثل دراسات كل من : (الصباح والسرطاوي، ٢٠١٠) و(الحربي ٢٠١٠) و(عيسى وأبو المعاطي، ٢٠١١) .
- كان الموضوع الأساس لعدد من الدراسات هو "اقتصاد المعرفة" مثل دراسات : (القداح، ٢٠١١)
- وقد تبين للباحثة تعدد الدراسات التي تناولت موضوع برامج الدراسات العليا، وموضوع اقتصاد المعرفة بصفة عامة سواء كانت على المستوى المحلي، أو العربي، أنه موضوع نال الكثير من الاهتمام في الدول المتقدمة خصوصًا في ضوء التوجه العالمي نحو ربط مؤسسات التعليم، والنظام التعليمي، وبرامجه بالاقتصاد من خلال توظيف المعرفة ؛ لذا رأت الباحثة إمكانية ترتيب الدراسات السابقة بحسب الاستفادة منها وفق اعتبارين هما :

الأول : بحسب الاستفادة منها بشكل عام :

- إثراء الإطار المفاهيمي والخلفية العلمية للدراسة الحالية في مجال برامج الدراسات العليا واقتصاد المعرفة .
- الاستفادة مما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج، ومقارنتها بنتائج الدراسة الحالية.
- الاستفادة مما توصلت إليه الدراسات السابقة من توصيات في صياغة توصيات الدراسة الحالية .

الثاني : بحسب أوجه الشبه، والاختلاف بين الدراسة الحالية، والدراسات السابقة وتتلخص في النقاط التالية:

- تشابهت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث تركيزها على برامج الدراسات العليا، ومتطلبات اقتصاد المعرفة كأحد المحاور في الدراسة، وإن لم يكن المحور الرئيس فيها جميعها، كما هو في الدراسة الحالية .
- تشابهت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية أيضًا من حيث منهج البحث في أغلب الدراسات وهو المنهج الوصفي التحليلي .
- كما تشابهت (دراسة القداح ٢٠١١) مع الدراسة الحالية في استخدام أسلوب دلفاي للوصول إلى النموذج أو التصور المقترح .
- تشابهت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في أفراد، أو مجتمع الدراسة وحصرها إياه في أعضاء هيئة التدريس، مثل دراسة (الصباح و السرطاوي، ٢٠١٠م) ودراسة (القداح ٢٠١١) ودراسة، بينما اختلفت عنها دراسة كل من (الحربي، ٢٠١١م) و دراسة (عيسى و أبوالمعاطي ٢٠١١م) التي تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس، وطلاب الدراسات العليا.

لذا في ضوء هذا الحصر لأوجه الشبه والاختلاف وأوجه الاستفادة من الدراسات السابقة يمكن للباحثة القول أنه اتضح لها عدم وجود دراسة شاملة حول برامج للدراسات العليا في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة على وجه الخصوص، فهناك بعض الجوانب التي لم تتناولها تلك الدراسات حيث إن بعضها اقتصر على بعد واحد من أبعاد موضوع الدراسة الحالية، وبعضها الآخر تناول قضايا عامة تحمل في ثناياها أسئلة حول برامج الدراسات العليا في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، وهذا ما تميزت به الدراسة الحالية بأنها محاولة لتحديد ملامح صيغة لبرامج الدراسات العليا في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة في إطار شمولي يتناول أدوار جميع الأطراف ذات العلاقة ببرامج الدراسات العليا وتكون هذه الصيغة مدخلاً لبناء بيئة تعليمية نشطة، تتبنى استراتيجيات تعليمية متطورة، وتعتمد مؤشرات ومعايير عالمية في الأداء والإنتاجية – إن شاء الله تعالى-.

٣/ المبحث الثالث : منهج الدراسة وإجراءاتها

يتناول هذا المبحث الإجراءات التي اتبعتها الباحثة لتطبيق الجزء الميداني من

الدراسة، من حيث منهج البحث المتبع، ومجتمع الدراسة، ووصف خصائصه، كما يستعرض الأداة التي جُمعت البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة بواسطتها، والإجراءات التي استخدمت للتحقق من صدقها وثباتها، وإجراءات تطبيقها، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات التي تم الحصول عليها .

١/٣ منهج الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها استخدمت الباحثة فيما يتعلق (بالأهداف – الأسئلة الفرعية) المنهج الوصفي (Descriptive Method) فهذا المنهج "يُمكن من وصف شامل، ودقيق لواقع المسألة موضوع الدراسة ، ويعبر عنها تعبيرًا كيفيًا، أو كميًا، ومن ثم الوصول لنتائج ذات دلالة حولها"._(عبيدات ،٢٠٠٤م، ص٢٤٧).

أما فيما يتعلق (بالهدف – السؤال الرئيس) بالدراسة فقد استخدمت الباحثة أحد أساليب الدراسات المستقبلية وهو أسلوب دلفاي (Delphi Method –Delph Technique) .

٢/٣ مجتمع الدراسة :

تم اختيار أفراد الدراسة لأداتها – استمارة دلفاي بطريقة قصدية بعد النظر لطبيعة الدراسة، ومتطلبات تطبيق أسلوب دلفاي، وهم عبارة عن مجموعة من الأكاديميين أصحاب خبرة في برامج الدراسات العليا، لعينة القصدية، أو العمدية هي: "التي يتم اختيار مفرداتها بطريقة متعمدة، و مقصودة، فالباحث يحدد مسبقًا أفراد العينة حسبما يريد ، وذلك لاعتقاد الباحث أن الأفراد المختارة تملك معلومات تفيد دراسته" .(الضحيان،١٤٣٣، ص١٤٧)؛ ولأن اختيار أفراد العينة يشكل صعوبة في أي دراسة، إلا أن الباحثة تلافت ذلك من خلال وضع محددات ضبطت طريقة الاختيار لتكون أكثر موضوعية، وهذه المحددات أن يتوفر في المحكم/ـــة الصفات الأتية :

- الحصول على درجة علمية (أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ).
- أن يكون من ذوي الخبرة في برامج الدراسات العليا (ممن لهم ممارسة عملية في تدريس المقررات ببرامج الدراسات العليا، ودراية بأنظمتها، ولوائحها، وإجراءاتها الأكاديمية، والإدارية والفنية).
- أن يكون مستعدًا للتعاون مع الباحثة، و الاستمرار بالتواصل حتى تنتهي

الجولات .

وبلغ عدد الخبراء في الجولة الأولى التحكيمية (٣٥) خبيرة، ثم في الجولة الثانية والأخيرة (٢٠) خبيرة فقط، وقد قامت الباحثة باستبعاد استمارات أي خبيرة لم تستمر في الجولتين حفاظاً على مصداقية التحليل.

٣/٣ خصائص أفراد الدراسة :

احتوت أداة الدراسة (استمارة أسلوب دلفاي) على بيانات أولية للتعرف على خصائص أفراد الدراسة (الخبراء)، وتبين الجداول (١ – ٢) توزيع أفراد الدراسة وفقًا للبيانات الأولية وهي : الدرجة العلمية ، عدد سنوات الخبرة في برامج الدراسات العليا، وهي كالتالي :

١/٣/٣ توزيع أفراد الدراسة حسب الدرجة العلمية:

يبن الجدول رقم (١) توزيع أفراد الدراسة حسب الدرجة العلمية ، وكانت كالتالي :

جدول (١) : يوضح توزيع أفراد الدراسة حسب الدرجة العلمية:

الدرجة العلمية	العدد	النسبة
أستاذ مساعد.	٦	%٣٠
أستاذ مشارك .	١٠	%٥٠
أستاذ.	٤	%٢٠
المجموع	٢٠	%١٠٠

من الجدول رقم (١) نجد أن عدد أفراد الدراسة ممن لدية درجة أستاذ مساعد بلغ (6) أفرادٍ، أي ما نسبته30% من أفراد الدراسة ، أما عدد من لديه درجة أستاذ مشارك فبلغ (10) أفرادٍ، أي ما نسبته50% ، أما عدد من لديه درجة أستاذ فبلغ (٤)أفرادٍ، أي ما نسبته٢٠% من أفراد الدراسة .

٢/٣/٣ توزيع أفراد الدراسة حسب سنوات الخبرة ببرامج الدراسات العليا:

يبن الجدول رقم (٢) توزيع أفراد الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة بالدراسات العليا وهو كالتالي:

جدول (٢) : يوضح توزيع أفراد الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة بالدراسات العليا:

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة
١ – ٥ سنوات.	٧	%٣٥
٦ – ٩ سنوات.	٧	%٣٥
١٠ سنوات فأكثر.	٦	%٣٠
المجموع	٢٠	%١٠٠

من الجدول رقم (٢) نجد أن عدد أفراد الدراسة ممن لدية خبرة عملية (١ – ٥ سنوات) بلغ (٧) أفرادٍ، أي ما نسبته٣٥% من أفراد الدراسة ، أما عدد من لديه خبرة عملية (٦ – ٩ سنوات) فبلغ (٧)أ فرادٍ، أي ما نسبته٣٥% ، أما عدد من لديه خبرة عملية (١٠ سنوات فأكثر) فبلغ (٦) أفرادٍ أي ما نسبته٣٠% .

٣/٤/ بناء أداة الدراسة :

اعتمدت الباحثة في بنائها على ما يلي :

- الإطار المفاهيمي للدراسة الحالية .
- الدراسات السابقة التي تناولت في بعض محاورها موضوع برامج الدراسات العليا بشكل عام، أو اقتصاد المعرفة بشكل عام .
- آراء الخبراء، ومن خلال المصادر السابقة تم بناء الاستمارة في محور واحد تحته خمسة أبعاد، حيث يكون المحور بأبعاده والعبارات تحت كل بعد متعلق بهدف، وسؤال الدراسة الرئيس ونصه: ما الصيغة المقترحة لبرامج الدراسات العليا في جامعة الأميرة نورة في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة ؟. لذا قامت الباحثة بوضع محور بلغ عدد عباراته (٢٦) عبارة، وزعت على خمسة أبعاد تراوحت العبارات تحت كل بعد بين (٢– ٥) عبارات، وقد صيغت العبارات بصورة مغلقة بتدرج ثلاثي وفق مقياس ليكرت الثلاثي (مناسبة، تُعدل، تُحذف) وقد تم منح كل إجابة من المقياس درجة لتتم معالجتها إحصائيًا على النحو التالي:

الاستجابة	الدرجة
مناسبة.	٣
تُعدل.	٢
تُحذف.	١

ولذلك فالمتوسط الحسابي لاستجابات أفراد الدراسة بين (١–٣) ، حيث اعتمدت الباحثة التدرجات التالية لتصنيف المتوسط الحسابي حسب المعادلة التالية : ٣–١=٢÷٣=٠.٦٦، حيث يكون تصنيف عبارات كل بعد على النحو التالي:

المتوسط الحسابي	التصنيف
١ – ١.٦٦	درجة موافقة منخفضة
١.٦٧ – ٢.٣٣	درجة موافقة متوسطة.
٢.٣٤ - ٣	درجة موافقة عالية

وقد حددت الباحثة نسبة الموافقة بين الخبراء على عبارات الصيغة المقترحة بـــ (٧٥%) وذلك لعدة أسباب أهمها :

- رغبة الباحثة بنسبة موافقة تمثل الغالبية من أفراد الدراسة، أي ما يمثل موافقة ١٤ من مجموع الخبراء المشاركين وهي نسبة موافقه عالية تدعم وجاهة وقوة الصيغة المقترحة.

- وجود دراسات سابقة حدد فيها الباحثون نسبة الموافقة بين الخبراء حسب وجهة نظرهم وما ناسب دراساتهم، وعدد الخبراء فيها، استثمارًا منهم للمرونة في هذه الجزئية بالذات في أسلوب دلفاي حسب ما ذكره (*Skulmoski; Hartman; Krahn،٢٠٠٧م،p9*).

٣/٥ صدق أداة الدراسة :

يقصد بصدق أداة الدراسة : "مدى صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له"(أبو علام ،٢٠٠٧م ، ٤٦٥)، وقامت الباحثة باستخدام الصدق الظاهري، والاتساق الداخلي للتأكد من صدق الأداة ، وكانت الإجراءات كالتالي :

١/٥/٣ الصدق الظاهري (الخارجي) للأداة :

قامت الباحثة بعرض أداة الدراسة على عدد من الخبراء في برامج الدراسات العليا(ممن لهم ممارسة عملية في تدريس المقررات ببرامج الدراسات العليا، و دراية بأنظمتها، ولوائحها، وإجراءاتها الأكاديمية، والإدارية، والفنية) وذلك لتقرير الصدق الظاهري لأداة الدراسة الأولى (الاستبانة) ولأداة الدراسة الثانية (استمارة دلفاي) من خلال تحديد مدى وضوح العبارات، ومدى مناسبتها للمحور / البعد الذي تنتمي إليه، ومدى مناسبة المحاور لموضوع الدراسة . وبعد ذلك قامت الباحثة بإجراء التعديلات اللازمة على أداة الدراسة حسب ما اقترحه المحكمون من حذف (تم حذف عبارتين)، وإعادة صياغة لبعض العبارات (تم إعادة صياغة ودمج أربع عبارات) فصار مجموع عبارات كل أبعاد أداة الدراسة (٢٠) عبارة .

٢/٥/٣ الاتساق الداخلي للأداة :

قامت الباحثة بالتأكد من الاتساق الداخلي لأداة الدراسة بواسطة حساب معامل الارتباط بيرسون (pearson) بين درجة كل عبارة من العبارات، والدرجة الكلية للمحور بأداة الدراسة كما هو واضح في الجداول (٣).

جدول (٣) : يوضح درجة معاملات ارتباط العبارات بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠.٨٤٠ **	١١	٠.٧١٦ **
٢	٠.٦١٥ **	١٢	٠.٨٥١ **
٣	٠.٦٥٣ **	١٣	٠.٧٤٠ **
٤	٠.٧٣٩ **	١٤	٨٣٥،٠ **
٥	٠.٥٠٥ **	١٥	٠،٧٦١ **
٦	٠.٦٠٤ **	١٦	٦٥٩،٠ **
٧	٠.٦١٠ **	١٧	٠.٦٩١ **
٨	٠.٨٣٧ **	١٨	٠.٧٠٦ **
٩	٠.٦٠٩ **	١٩	٠.٨٢٤ **
١٠	٠.٧٢٠ **	٢٠	٠.٧٣٩ **

**** دال إحصائيا عند مستوى ٠.٠٥**

يتضح من الجدول(٣) أن عبارات كل بعد من أداة الدراسة ترتبط ارتباطًا دالًا إحصائيًا عند مستوى دلالة ٠.٠٥ مع الدرجة الكلية لعبارات البعد نفسه، **مما يدل على صدق عبارات محور أداة الدراسة وصلاحيتها للتطبيق الميداني .وهكذا يمكن القول إن أداة الدراسة صالحة لقياس ما أعدت لقياسه .**

٦/٣ ثبات أداة الدراسة :

يقصد بثبات أداة الدراسة: ثبات درجات الأفراد في المقياس، أو الحصول على درجات متقاربة، مهما تكررت مرات إعادة إجراء تطبيق المقياس (أبو علام ، ٢٠٠٧م ، ٤٩٦)، لهذا قامت الباحثة بالتأكد من ثبات أداة الدراسة بحساب ثباتها باستخدام معادلة ألفا كرونباخ

(Cronbah Alpha) ، والجدول (٤) يوضح قيم معامل الثبات لأبعاد أداة الدراسة.

جدول (٥) : يوضح قيم معاملات ثبات أبعاد أداة الدراسة

م	المحـور	معامل الثبات
١	منطلقات الصيغة المقترحة.	٠.٧٠١ **
٢	أهداف الصيغة المقترحة.	٠.٧٥٢ **
٣	متطلبات تطبيق الصيغة المقترحة.	٠.٨٣٠ **
٤	مراحل تنفيذ الصيغة المقترحة.	٠.٧٦١ **
٥	معوقات تطبيق الصيغة المقترحة.	٠.٨١٦ **
	الثبات العام لأبعاد أداة الدراسة.	٠.٧٩١ **

**** دال إحصائيا عند مستوى ٠.٠٥**

يتضح من الجدول (٤) أن قيم معامل الثبات العام لأبعاد أداة الدراسة بلغ (٠.٧٩١) عند مستوى دلالة ٠.٠٠٥، وهي قيمة ثبات عالية، وهذا يشير إلى إمكانية ثبات النتائج التي يتم التوصل إليها بواسطة أداة الدراسة بعد تطبيقها .

٧/٣ إجراءات تطبيق أداة الدراسة :

تم تطبيق أداة الدراسة– استمارة دلفاي على مجموعة من الخبراء (٢٠) خبيرة ممن انطبقت عليهن المحددات التي سبق الاشارة لها خلال العام الجامعي (١٤٣٥هـ / ١٤٣٦هـ)، بإتباع الخطوات التالية:

- بعد تطبيق الصدق والثبات على أداة الدراسة في الجولة الأولى (الجولة التحكيمية) قامت الباحثة بتحليل استجابات المحكمين، وتصنيفها، وإعادة صياغتها على شكل عبارات محددة حيث طُلب من الخبراء إعطاء العبارات إحدى الاستجابات التالية (مناسبة ــ تُعدل ــ تُحذف)، وقامت الباحثة بترك فراغ في نهاية المحور بما يسمح للخبراء بإضافة عبارات أخرى لم ترد في الأبعاد، وبذلك أصبح الشكل النهائي لاستمارة دلفاي في الجولة الأولى شبه مغلق .
- بعد انتهاء المدة المحددة للجولة الأولى تم جمع الاستمارات من أفراد الدراسة، وتم إدخال الاستمارات المستعادة للتحليل في الحاسب الآلي باستخدام برنامج SPSS.
- تم عرض نتائج الجولة الأولى على الخبراء مرة أخرى، حيث تمت إعادة صياغة العبارات التي طلب الخبراء إعادة صياغتها، وإضافة العبارات التي طلب الخبراء إضافتها، واستبعاد العبارات التي طلب الخبراء استبعادها، بحيث يستطيع كل خبير أن يطلع على الآراء التي اقترحت في الجولة الأولى بخصوص الصيغة المقترحة، وخلال ذلك تم استفتاء الخبراء على كل ما طرحوه في الجولة الأولى ، حيث طُلب من الخبراء إعطاء العبارات إحدى الاستجابات التالية (مناسبة ــ تُعدل ــ تُحذف)، وبذلك أصبح الشكل النهائي لاستمارة دلفاي في الجولة الثانية مغلق .
- بعد انتهاء المدة المحددة للجولة الثانية قامت الباحثة بجمع الاستمارات من أفراد الدراسة وإدخال الاستمارات المستعادة للتحليل في الحاسب الآلي باستخدام برنامج SPSS ووجدت أن نسبة الموافقة على عبارات الاستمارة عالية بين الخبراء لذا اكتفت الباحثة بجولتين فقط .

٨/٣ أساليب المعالجة الإحصائية:

استخدمت الباحثة مجموعة من الأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات التي حصلت عليها بعد تطبيق أداة الدراسة وهي :

- معامل ارتباط بيرسون : لقياس صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة .
- معامل ثبات ألفا كرونباخ : للتحقق من ثبات أداة الدراسة.
- التكرارات والنسب المئوية : لوصف استجابات مجتمع الدراسة لمحاور أداة الدراسة .
- المتوسطات الحسابية : لحساب متوسطات درجات استجابات أفراد الدراسة على عبارات أداة الدراسة .

٤/ المبحث الرابع : النتائج والتوصيات

يتناول هذا المبحث عرض نتائج تطبيق أداة الدراسة ميدانياً للإجابة على سؤال الدراسة الرئيس و من ثم اقتراح التوصيات.

١/٤ نتائج الدراسة :

فيما يخص إجابة سؤال الدراسة الرئيس ونصه : ما الصيغة المقترحة لبرامج الدراسات العليا في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة؟.

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، ودرجة موافقة الخبراء لاستجابات أفراد الدراسة، و يوضح الجداول رقم (٥) استجابات أفراد الدراسة حول عبارات الصيغة المقترحة وهي كالتالي :

جدول (٥) : يوضح نسب وتكرارات والمتوسط الحسابي ودرجة موافقة الخبراء حول عبارات الصيغة المقترحة

م	العبارة	الاستجابات						المتوسط الحسابي	درجة موافقة الخبراء %
		مناسبة		تُعدل		تُحذف			
		ك	%	ك	%	ك	%		
أولاً : منطلقات الصيغة المقترحة									
١	الاتفاق بين أهدافها، و أهداف، ورسالة ورؤية عمادة الدراسات العليا بجامعة الأميرة نورة.	٢٠	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٣	%١٠٠
٢	القيم والمبادئ الإسلامية التي تدعم قيم الإتقان، والإحسان في العمل .	٢٠	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٣	%١٠٠
٣	استقاؤها من توجهات خطط التنمية والخطط الاستراتيجية، والمستقبلية التي وضعتها الجهات ذات العلاقة ببرامج الدراسات العليا.	١٧	٨٥	٣	١٥	٠	٠	٢.٨٥	%٩٥
٤	استثمار التوجهات الموجودة حاليًا وتدعم اقتصاد المعرفة مثل : الحكومة الالكترونية، وإدارة المعرفة في الجهات ذات العلاقة ببرامج الدراسات العليا.	١٦	٨٠	٤	٢٠	٠	٠	٢.٨٠	%٩٣
ثانياً : أهداف الصيغة المقترحة									
٥	بناء برامج دراسات عليا بجامعة الأميرة نورة من خلال مدخلات تتوافق مع متطلبات اقتصاد المعرفة	٢٠	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٣	%١٠٠
٦	إكساب جميع الأطراف المشاركة في برامج الدراسات العليا اتجاهات ايجابية نحو اقتصاد المعرفة ومتطلباته.	٢٠	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٣	%١٠٠
٧	المساهمة في تحقيق أهداف، وتوجهات خطط التنمية، والخطط الاستراتيجية والمستقبلية التي وضعتها الجهات ذات العلاقة ببرامج الدراسات العليا.	٢٠	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٣	%١٠٠
٨	تحقيق التوازن بين التوجهات الأكاديمية والمهنية في برامج الدراسات العليا وفق متطلبات اقتصاد المعرفة .	٢٠	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٣	%١٠٠
٩	الوصول إلى مخرجات من مرحلة الدراسات العليا متوافقة مع متطلبات اقتصاد المعرفة.	٢٠	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٣	%١٠٠

ثالثاً : متطلبات الصيغة المقترحة									
١٠	متطلبات تنظيمية داخلية وتتمثل في : تهيئة البيئة الجامعية لثقافة اقتصاد المعرفة، ، تحديد معايير وسياسات لضبط الشراكات العالمية والاقليمية مع الجامعات ومراكز البحوث ،وضع آليات لتكون بيئة برامج الدراسات العليا داعمة للإبداع والابتكار، وللبحث، والنشر العلمي، ولأنواع التعلم المختلفة، كذلك استحداث آليات للمتابعة، وللمراجعة،	١٦	٨٠	٤	٢٠	٠	٠	٢.٨٠	%٩٣
١١	متطلبات تنظيمية خارجية وتتمثل في : وضع آلية للتعاون والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني بالقطاعين الحكومي والخاص والجامعات ومراكز البحوث العالمية والاقليمية ،استحداث إدارة لتسويق منتجات برامج الدراسات العليا لتكون حلقة الوصل بين البرامج بالجامعة والمجتمع الخارجي.	١٤	٧٠	٦	٣٠	٠	٠	٢.٧٠	%٩٠
١٢	متطلبات تقنية و تكنولوجية تتمثل في : توفير بنية تحتية تغطي جميع الاحتياجات الالكترونية لطالبات الدراسات العليا ، أيضًا استحداث آلية لضمان الأمن الالكتروني لكافة المعلومات التي يتم تداولها في كافة التطبيقات الالكترونية المتاحة لطالبات الدراسات العليا.	١٧	٨٥	٣	١٥	٠	٠	٢.٨٧	%٩٥
١٣	متطلبات قانونية وتتمثل في : تحديد ضوابط واضحة لواجبات، ومسؤوليات جميع الأطراف المشاركة في برامج الدراسات العليا ، أيضًا استحداث ضوابط لحفظ الملكية الفكرية، ولتسهيل إجراءات تسجيل براءات الاختراع.	١٦	٨٠	٤	٢٠	٠	٠	٢.٨٠	%٩٣
١٤	متطلبات مالية وتتمثل في : وضع آلية واضحة لدعم البحوث والاختراعات ، كذلك مراعاة رصد ميزانية لبرامج الدراسات العليا بالجامعة بما يتماشى مع ميزانية الجامعة.	١٧	٨٥	٣	١٥	٠	٠	٢.٨٥	%٩٥

رابعاً : مراحل تنفيذ الصيغة المقترحة									
51	مرحلة التخطيط لتطبيق الصيغة المقترحة وتشمل : تحديد الأهداف الاستراتيجية والمتفرعة منها من خلال تشخيص الواقع وترتيب الأولويات ومعرفة نقاط القوة والضعف فيه ومعرفة التحديات والفرص المتاحة، و تحديد الوسائل والآليات التي ستستخدم لتطبيق الصيغة المقترحة وتوحيد الرؤى، والتأكد من توفر كافة الإمكانات البشرية، والمادية لتطبيق الصيغة.	١٦	٨٠	٤	٢٠	٠	٠	٢.٨٠	%٩٣
١٦	مرحلة التهيئة والإعداد وتشمل : تهيئة الجو العام داخل الجامعة وخارجها لتطبيق الصيغة المقترحة، والتأكد من اتخاذ كافة القرارات بصورة رسمية التي تضمن تطبيق الصيغة المقترحة بشكل سليم، ، بالإضافة لتوفير بدائل ممكنه تؤدي الهدف نفسه في حال واجهت بعض الممارسات، أو التطبيقات صعوبة أثناء التطبيق.	١٨	٩٠	٢	١٠	٠	٠	٢.٩٠	%٩٦
١٧	مرحلة تنفيذ الصيغة المقترحة وتشمل : مرحلة التنفيذ الجزئي (المبدئي) وفيها يتم تطبيق الصيغة المقترحة على الكليات والبرامج التي أبدت تعاوناً في تطبيق الصيغة المقترحة ، ومرحلة التنفيذ الكلي (النهائي)، وفيها يتم تطبيق الصيغة المقترحة على جميع الكليات والبرامج بالجامعة .	٢٠	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٣	%١٠٠
١٨	مرحلة المتابعة والتقييم وتشمل : متابعة كل مرحلة من مراحل تطبيق الصيغة المقترحة، وتقديم تغذية راجعة عن كل مرحلة من كافة الجوانب (الإدارية والمالية والفنية والأكاديمية)، وتتم هذه المرحلة بالتنسيق مع عمادة الجودة بالجامعة.	١٦	٨٠	٤	٢٠	٠	٠	٢.٨٠	%٩٣

خامساً : معوقات تطبيق الصيغة المقترحة									
١٩	**معوقات داخلية وتتمثل في : ثقافة المجتمع الخوف من التغيير والتجديد ، والمركزية بالعمل، وبطء العمل في القطاع الحكومي ، بالإضافة لنقص الكوادر المؤهلة لتطبيق الصيغة المقترحة ، ويضاف إلى هذا النقص بالبيئة الجامعية وعدم قدرتها على الوفاء ببعض متطلبات الصيغة المقترحة.**	١٥	٧٥	٥	٢٥	٠	٠	٢.٧٥	%٩١
٢٠	**معوقات خارجية وتتمثل في وجود قصور بالعلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني، وغياب الشراكة والتعاون بينهما ، والثورة التكنولوجية التي تتجدد كل يوم بشكل يصعب مجاراتها.**	١٤	٧٠	٦	٣٠	٠	٠	٢.٧٠	%٩٠

يتضح من الجدول أعلاه :

١. أن جميع عبارات الاستمارة حصلت على درجة موافقة عالية (٩٠% فأعلى) وهذا يدل على أن غالبية الخبراء يرون وجاهة العبارات ومناسبتها لتكون صيغة مقترحة لبرامج الدراسات العليا بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن.

٢. أن البعد الأول : منطلقات الصيغة المقترحة تراوح المتوسط الحسابي لعباراته بين (٢.٨٠– ٣)، وتراوحت درجة موافقة الخبراء على عبارات البعد الأول بين (٩٣% – ١٠٠%)، وهي درجة موافقة عالية تدل أن غالبية الخبراء يرون وجاهة العبارات ومناسبتها لتكون منطلقات للصيغة المقترحة، وتتقارب نتيجة هذا البعد مع نتيجة دراسة الحربي (٢٠١١م) وأبو المعاطي (٢٠١١م) التي أكدت جميعها ضرورة استقاء برامج الدراسات العليا من خطط التنمية واستراتيجيات التنمية واستثمار التوجهات القائمة نحو اقتصاد المعرفة بالمملكة العربية السعودية .

٣. أن البعد الثاني : أهداف الصيغة المقترحة كان المتوسط الحسابي لعباراته (٣) و بلغت درجة موافقة الخبراء على عبارات البعد الثاني (١٠٠%)، وهي تمثل أعلى درجات الموافقة وتدل أن الخبراء اجمعوا على وجاهة العبارات ومناسبتها لتكون أهدافاً للصيغة المقترحة، وتتقارب نتيجة هذا البعد مع نتيجة دراسة الحربي (٢٠١١م) وأبو المعاطي (٢٠١١م) التي أكدت جميعها ضرورة مواكبة برامج التعليم العالي الدراسات العليا لتوجهات خطط التنمية ولاحتياجات سوق العمل، وتزويد مخرجاتها بالمهارات المطلوبة فيه للوصول إلى اقتصاد المعرفة .

٤. أن البعد الثالث : متطلبات تطبيق الصيغة المقترحة تراوح المتوسط الحسابي لعباراته

بين (٢.٧٠ – ٢.٨٧)، وتراوحت درجة موافقة الخبراء على عبارات البعد الثالث بين (٩٣% – ٩٥%)، وهي درجة موافقة عالية تدل أن غالبية الخبراء يرون وجاهة العبارات ومناسبتها لتكون متطلبات للصيغة المقترحة، وتتقارب نتيجة هذا البعد مع نتيجة دراسة الحربي (٢٠١١م) و أبو المعاطي (٢٠١١م) و دراسة القداح (٢٠١١م) ودراسة الصباح والسرطاوي (٢٠١١م) التي أكدت جميعها ضرورة نشر ثقافة التعامل الالكتروني في برامج الدراسات العليا، ووجود آليات حديثة في الإدارة وضوابط للمساءلة، والمتابعة، ورصد ميزانية لمتطلبات برامج الدراسات العليا، وتوفير الدعم الفني والبنية التحتية فيها للوصول إلى ممارسة اقتصاد المعرفة بالمملكة العربية السعودية، أيضاً دراسة (Nasr ، ٢٠١١) التي ذكرت في اطار الدراسة المفاهيمي والتي أكدت على ضرورة التجديد في طرق التدريس، وأساليب التعلم والتعليم، كذلك يجب أن تعتمد على أساليب التكنولوجيا الحديثة وتسليط الضوء على البحث العلمي ومؤسساته سواء الجامعات، أو مراكز البحوث، ودوره في نجاح الاقتصاد القائم على المعرفة.

٥. أن البعد الرابع: مراحل تنفيذ الصيغة المقترحة تراوح المتوسط الحسابي لعباراته بين (٢.٨٠ – ٣)، كانت درجة موافقة الخبراء على عبارات البعد الرابع تتروح بين (٩٣% – ١٠٠%)، وهي درجة موافقة عالية تدل أن غالبية الخبراء يرون وجاهة العبارات ومناسبتها لتكون مراحل لتنفيذ الصيغة المقترحة، وتتفق نتيجة هذا البعد مع نتيجة دراسة الحربي و دراسة القداح (٢٠١١م) التي أكدت على ضرورة وجود نظام للشراكة، والتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني، وعمادة الدراسات العليا من خلال منتجات برامج الدراسات العليا، ووجود آليات حديثة في تنسيق الجهود ليتم استثمار برامج الدراسات العليا للوصول إلى تحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة بالمملكة العربية السعودية.

٦. أن البعد الخامس: معوقات تطبيق الصيغة المقترحة تراوح المتوسط الحسابي لعباراته بين (٢.٧٥ – ٢.٧٠) وتراوحت درجة موافقة الخبراء على عبارات البعد الخامس بين (٩١% – ٩٠%)، وهي درجة موافقة عالية تدل أن غالبية الخبراء يرون وجاهة العبارات ومناسبتها لتكون معوقات تطبيق الصيغة المقترحة ، وتتقارب نتيجة هذا البعد مع ماذكر في اطار الدراسة المفاهيمي (Nasr ، ٢٠١١) ودراسة (aswad ;

Samulewicz ; Vidican ، ٢٠١١م) التي أكدتا على ضرورة التغلب على المعوقات الاجتماعية، وأولها ثقافة المجتمع، كذلك قصور النظرة لمخرجات برامج الدراسات العليا، ودورها في إنتاج المعرفة . وضرورة مواجهة التحديات التي تواجه الجامعات وتحد من ممارستها لاقتصاد المعرفة.

وقد قامت الباحثة بعد تحليل نتائج الجولة الثانية بكتابة الصيغة المقترحة لبرامج الدراسات العليا بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، لتكون إجابة لسؤال الدراسة الرئيس ، وستعرضها من خلال عدة عناصر هي :

- خطوات بناء الصيغة المقترحة.
- منطلقات الصيغة المقترحة.
- أهداف الصيغة المقترحة.
- متطلبات تنفيذ الصيغة المقترحة .
- مراحل تنفيذ الصيغة المقترحة .
- معوقات تنفيذ الصيغة المقترحة، وسبُل التغلب عليها.

أولًا: خطوات بناء الصيغة المقترحة:-

- الاطلاع على الأدبيات حول برامج الدراسات العليا واقتصاد المعرفة ومتطلباته.
- استعراض نتائج بعض الدراسات السابقة المحلية، والعربية، وما توصلت إليه من **نتائج، وتوصيات تتعلق ببرامج الدراسات العليا.**
- استعراض النماذج العالمية المتعلقة ببرامج الدراسات العليا في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.
- بناء الشكل الأولي للصيغة المقترحة لبرامج الدراسات العليا بجامعة الأميرة نورة في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة وفق عناصر محددة تم استقاؤها من جميع ما سبق من خطوات.
- اختبار صدق وثبات استمارة الشكل الأولي للصيغة المقترحة لبرامج الدراسات العليا بجامعة الأميرة نورة في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة كأداة لجمع البيانات حسب الإجراءات المعتمدة لهذا الغرض .
- عرض الشكل الأولي للصيغة المقترحة لبرامج الدراسات العليا بجامعة الأميرة نورة في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة على مجموعة مختارة من الخبراء في مجال

برامج الدراسات العليا وفق أسلوب دلفاي.

– التوصل للشكل النهائي من الصيغة المقترحة لبرامج الدراسات العليا بجامعة الأميرة نورة في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة بعد تحليل نتائج جولات أسلوب دلفاي .

ثانيًا: منطلقات الصيغة المقترحة:-

في ضوء توجه جامعة الأميرة نورة نحو ترسيخ اقتصاد المعرفة في كافة الممارسات في العملية التعليمية، ووجود مواد، ولوائح تنص على ذلك في خطة التنمية الأخيرة، كانت منطلقات الصيغة المقترحة هي :

- ضرورة التوافق مع أهداف، ورؤية، ورسالة عمادة الدراسات العليا في جامعة الأميرة نورة.
- الانسجام مع المبادئ والقيم الإسلامية التي تدعم قيم الإتقان، والإحسان في العمل الإنتاج والتطبيق.

– وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، حيث أكدت المواد (١١٢-١١٣-١١٥) في الفصل الخامس – التعليم العالي وأهدافه- على ربط التخصصات الجامعية باحتياجات سوق العمل .

- خطة التنمية الأخيرة التاسعة (١٤٣٠هـ/١٤٣٥هـ) حيث أكدت توجهاتها على تعزيز الممارسات التعليمية المبنية على اقتصاد المعرفة .
- الخطة الاستراتيجية التي وضعتها الوزارة في التعليم العالي (١٤٣٠هـ / ١٤٤٠هـ) والتي شجعت أهدافها، وتوجهاتها على تعزيز الممارسات التعليمية المبنية على اقتصاد المعرفة في العملية التعليمية.
- خطة آفاق التي وضعتها الوزارة فيما يخص التعليم العالي التي نصت توجهاتها على تنفيذ برامج تعليمية مبنية على اقتصاد المعرفة .
- المبادرات العديدة لترسيخ اقتصاد المعرفة في الممارسات التعليمية في الجامعات مثل : أسلوب إدارة المعرفة، الادارة الالكترونية، الحكومة الالكتروني، حيث تصب كل تلك المبادرات في تطوير التعليم العالي، ومواكبة آخر المستجدات فيه.

ثالثًا: أهداف الصيغة المقترحة:-

- نشر ثقافة توظيف المعرفة اقتصاديًا في كافة الممارسات الأكاديمية بالجامعة .
- بناء برامج دراسات عليا بجامعة الأميرة نورة من خلال مدخلات تتوافق مع متطلبات اقتصاد المعرفة.
- إكساب جميع الأطراف في العملية التعليمية في جامعة الأميرة نورة اتجاهات ايجابية نحو اقتصاد المعرفة.

- الوصول إلى الشمولية، والاستقلالية لبرامج الدراسات العليا .
- تطوير البيئة المادية، والإدارية في برامج الدراسات العليا في جامعة الأميرة نورة في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.
- الاسهام في تحقيق أهداف خطط التنمية من خلال برامج الدراسات العليا في جامعة الأميرة نورة في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.
- تحقيق التوازن بين التوجهات الأكاديمية والمهنية في برامج الدراسات العليا وفق متطلبات اقتصاد المعرفة وتوجهات خطط التنمية.
- العمل على تحسين المدخلات، والمخرجات في برامج الدراسات العليا في جامعة الأميرة نورة في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

رابعًا: متطلبات تنفيذ الصيغة المقترحة:-

- تهيئة البيئة الجامعية لثقافة اقتصاد المعرفة .
- التزام ودعم منسوبي الجامعة لنشر ثقافة اقتصاد المعرفة، وتضمين متطلباتها في كافة مراحل وممارسات العملية التعليمة في البرامج الأكاديمية .
- إعطاء الوقت الكافي لكل مرحلة من مراحل تنفيذ الصيغة المقترحة .
- وضع آليات واضحة لتكون برامج الدراسات العليا بيئة داعمة لأنواع التعلم المختلفة(عن بعد، المستمر، الذاتي، التعاوني).
- وضع آليات واضحة لتكون برامج الدراسات العليا بيئة داعمة للتفكير الناقد وللإبداع، والابتكار، والبحث العلمي .
- وضع آليات واضحة؛ لتكون برامج الدراسات العليا بيئة داعمة لاقتصاد المعرفة.
- الالتزام بتمويل برامج الدراسات العليا بما يتوافق مع خطة الجامعة المالية، ويتماشى مع متطلبات اقتصاد المعرفة.

- توفير بنية تحتية (تعاملات الكترونية، مكتبة الكترونية، قواعد بيانات كافة التطبيقات الالكترونية للتسجيل والقبول وتسجيل خطط البحث وغيرها من التطبيقات التي يمكن أن تخدم برامج والدراسات العليا، وتتماشى مع متطلبات اقتصاد المعرفة بالجامعة .
- وضع آلية للتعاون والشراكة مع القطاع الخاص لدعم منتجات برامج الدراسات العليا (المشاريع العلمية، والأبحاث) لضمان تسويقها، وطرحها بالسوق .
- توفير أفراد مؤهلين ليشكلوا كادر المختصين بإدارة، وتنفيذ برامج الدراسات العليا بالجامعة سواء كانوا في المجال الإداري، أو الأكاديمي، أو الفني .
- إيجاد مجموعة من المعايير، و الضوابط الواضحة تحدد واجبات، ومسؤوليات كل طرف في برامج الدراسات العليا باختلاف مستوياتهم (القيادات، الإداريين، أعضاء هيئة التدريس، الطلاب، الفنيين).
- إيجاد لجنة من المختصين بتطوير برامج الدراسات العليا لتحديد معايير وسياسات لضبط الشراكات العالمية والاقليمية مع الجامعات ومراكز البحوث.
- إيجاد لجنة من المختصين بتطوير برامج الدراسات العليا لتحديد معايير وسياسات إقامة المؤتمرات الطلابية ومعايير المشاركة وشروطها.
- وضع آلية لنشر ثقافة الحقوق الطلابية بين طالبات الدراسات العليا.
- ايجاد تشريع قانوني يحفظ حقوق الملكية الفكرية للمنتجات العلمية في برامج الدراسات العليا.
- إيجاد آلية لمراجعة برامج الدراسات العليا من حيث (توافق أهدافها، وسياساتها، ولوائحها وشروطها مع أهداف، وسياسات، ولوائح الجامعة – توافقها مع توجهات خطط التنمية، توافقها مع متطلبات سوق العمل، توافقها مع متطلبات اقتصاد المعرفة).
- إيجاد آلية لضمان التوازن بين البرامج الأكاديمية في الدراسات العليا، والبرامج المهنية فيها حسب احتياجات سوق العمل .
- استحداث برامج مهنية في مرحلة الدراسات العليا تمنح درجات (الدبلوم العالي، الماجستير، الدكتوراه) تتوافق مع احتياجات سوق العمل.
- إيجاد آلية لتطوير لبرامج الدراسات العليا بشكل دوري ومستمر.
- إيجاد آلية للتنمية المهنية لكافة الأطراف المشاركين في برامج الدراسات العليا .
- إيجاد ثقافة المرونة، والحلول البديلة، والعمل على نشرها في برامج الدراسات العليا .

- إيجاد آلية التقويم المستمر لبرامج الدراسات العليا .
- إيجاد آلية للدعم الفني للنظام الالكتروني ببرامج الدراسات العليا.
- إيجاد آلية للشراكة في برامج الدراسات العليا مع مؤسسات المجتمع الحكومية الخاصة.
- استحداث إدارة لتسويق منتجات برامج الدراسات العليا على المجتمع المدني سواء كانت جهات حكومية، أو قطاع خاص، أو مؤسسات المجتمع المدني .
- استحداث آلية لضمان الأمان الالكتروني لبيانات الطلاب في برامج الدراسات العليا .
- إقرار آلية واضحة للحوافز، والمكافآت المادية لأي انجاز علمي يتم تقديمه في برامج الدراسات العليا حسب نسبة المشاركة فيه سواء كان انجازًا على المستوى الفردي (الباحث الرئيس شخص واحد سواء كان عضو هيئة تدريس، أو طالبة) أو على المستوى الجماعي (مجموعة بحثية – فريق بحثي).
- إيجاد آلية لتبادل الخبرات مع الجامعات المحلية، والإقليمية، والدولية حول برامج الدراسات العليا.
- إيجاد آلية لمتابعة ما يستجد من الممارسات والتطبيقات الحديثة المتعلقة باقتصاد المعرفة في برامج الدراسات العليا إقليمياً وعالمياً .
- استحداث آلية للتغذية الراجعة بصورة دورية لكل برنامج في الدراسات العليا، ولبرامج الدراسات العليا في كل كلية بالجامعة؛ لتكون لدى القيادات في عمادة الدراسات العليا الصورة الكاملة عن أداء برامج الدراسات العليا؛ ليتمكنوا من اتخاذ القرارات المناسبة.

خامسًا : مراحل تنفيذ الصيغة المقترحة :-

- المرحلة الأولى : مرحلة التهيئة والتخطيط والإعداد : وتتضمن هذه المرحلة الآتي:
  - تهيئة الجو العام داخل الجامعة وخارجها من خلال : خطة إعلامية لنشر ثقافة اقتصاد المعرفة، والتعريف بأهميته، والأبعاد الإيجابية لتنفيذ متطلباته في برامج الدراسات العليا على المستوى الأكاديمي، والمهني، والقطاع الحكومي والخاص.
  - التخطيط لبدائل بعض الممارسات،أو اللوائح، أو التطبيقات الموجودة بالصيغة التي قد تواجه الجهة المنفذة لها صعوبة بتطبيقها .
  - القيام بزيارات ميدانية لتشخيص الواقع، وجمع المعلومات، وتبني التجارب الناجحة

في برامج الدراسات العليا كمدخل لتطبيق الصيغة المقترحة لها .

- تشكيل هيئة استشارية لمجلس الدراسات العليا تتكون عضويتها من ممثلين من جميع الكليات المعنية ببرامج الدراسات العليا، وممثلين من أعضاء هيئة التدريس، والطالبات ببرامج الدراسات العليا، وممثلين من القطاعات الحكومية والخاصة، ومؤسسات المجتمع التي لها شراكات مع الجامعة .
- اتخاذ قرار من قبل مجلس الجامعة بتبني تنفيذ متطلبات اقتصاد المعرفة في كافة الممارسات والإجراءات في العملية التعليمية في برامج الدراسات العليا.
- عقد ورش عمل؛ لتحديد نقاط القوة والضعف في برامج الدراسات العليا، والفرص، والتحديات التي أمامها لتوظيف نتائج هذه الورش في المرحلة التالية.
- عقد الاجتماعات التمهيدية مع ممثلي جميع الأطراف المعنية بتنفيذ الصيغة المقترحة لبرامج الدراسات العليا لتوحيد الرؤية، والتأكيد على توفير كافة الإمكانات لنجاح الصيغة.
- تشخيص الواقع من خلال جمع البيانات، وترتيب الأولويات .
- التأكد من وجود كافة متطلبات التنسيق، والتعاون، والعمل المشترك مع العمادات، والإدارات داخل الجامعة، ومختلف مؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة ذات العلاقة بالدراسات العليا.
- تحديد الأهداف العامة، والخاصة التي تسعى الصيغة لتحقيقها في ضوء تشخيص الواقع، والتنبؤ بمستقبل برامج الدراسات العليا بالجامعة.
- تحديد الآليات، والوسائل المناسبة للتنفيذ بالتنسيق مع مختلف الأطراف ذات الصلة ببرامج الدراسات العليا .
- أن تتم المتابعة، والتقويم لكل مراحل تنفيذ الصيغة، وتقديم تغذية راجعة حول كل مرحلة للتأكد من تحقيق أهداف من الصيغة.

– المرحلة الثانية : مرحلة تنفيذ الصيغة المقترحة : وتنقسم هذه المرحلة إلى الآتي:

- مرحلة التنفيذ المبدئي : حيث يتم بهذه المرحلة تنفيذ ما تم التخطيط له على الكليات، والأقسام، والبرامج، والعمادات، والإدارات التي بادرت بقبول تطبيق مرحلة التنفيذ المبدئي لديها، وأبدت تعاوناً في تطبيق كل ما تنص عليه الصيغة، مع مراعاة المرونة بالتطبيق، والاستعداد لقبول البدائل حسب واقع كل برنامج وكل كلية .

- مرحلة التنفيذ الكلي (تعميم الصيغة المقترحة) : في هذه المرحلة تنفيذ الصيغة على كافة الأقسام والكليات والبرامج ، بعد الاستفادة من التغذية الراجعة من المرحلة الأولية

- المرحلة الثالثة : مرحلة متابعة الصيغة المقترحة وتقييمها : وفي هذه المرحلة يتم عمل تقييم شامل لجميع المراحل السابقة ،ويكون التقييم مرحليًا لكل مرحلة، ثم يتم تقييم نتائج كل مراحل تنفيذ الصيغة المقترحة، وتتم هذه المرحلة بالتنسيق مع عمادة التطوير والجودة .

سادسًا: معوقات تنفيذ الصيغة المقترحة وسبل التغلب عليها :-

- الثقافة المجتمعية : من المتوقع ظهور مقاومة للتغيير من جميع الأطراف المعنية بتطبيق الصيغة المقترحة باختلاف المستويات (القيادات، والتنفيذيين، والفنيين)، ويمكن التغلب على هذا المعوق من خلال : فتح قنوات متعددة للحوار وإقامة الفعاليات المختلفة (محاضرات/ورش عمل) لتوضيح وشرح أهمية تطبيق الصيغة المقترحة، ودورها في تحسين مخرجات برامج الدراسات العليا بالجامعة .
- المركزية في العمل : من المؤكد مواجهة مثل هذا المعوق كونه سمة جميع الجهات الحكومية، والتعليمية منها على وجه الخصوص، ويمكن التغلب على هذا المعوق من خلال : تفعيل آلية تفويض العمل، ومنح الصلاحيات، وتوزيع العمل على الأطراف بالتساوي، ويسبق هذا الحصول على الدعم الإداري من مجلس الجامعة ومديرتها وذلك من خلال : قرارات، وتعميمات إدارية تنظم، وتنسق العمل بين الجميع.
- التنفيذ المزيف : ويعني الاكتفاء بالتنفيذ الورقي للمهام، والواجبات دون ممارسة لها في أرض الواقع، ويمكن التغلب على هذا المعوق من خلال : تفعيل آلية المتابعة المستمرة للممارسات وتطبيقات الصيغة المقترحة .
- نقص الكوادر المؤهلة في مجالات تطبيق الصيغة المقترحة، وهذا من الطبيعي كونه مما استجد على الأفراد بالجامعة، ويمكن التغلب على هذا المعوق من خلال :الاستعانة بالخبراء لاقتراح برامج تدريبية بهدف التنمية المهنية لجميع الأطراف المعنية ببرامج الدراسات العليا .
- القصور بالعلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع سواء الحكومية منها، أو الخاصة وهذا من الطبيعي كون هذه الثقافة غائبة عن أغلب الجامعات بالمملكة ، ويمكن التغلب على هذا المعوق من خلال : تفعيل الآليات الجاذبة للتعاون، وترسيخ مفهوم الشراكة

بين الجامعة، ومؤسسات المجتمع المختلفة بصورة عملية تطبيقية.

– الانفجار المعلوماتي : والذي صار معوقًا مألوفًا في أغلب القضايا فهو سمة هذا العصر، ويمكن التغلب على هذا المعوق من خلال : تفعيل آلية التحديث المستمر لكل ما هو جديد في المجال الأكاديمي، والعلمي من إنتاج معرفي، أو برامجي.

٤ / ٢ توصيات الدراسة:

في ضوء أدبيات الدراسة، وما توصلت إليه من نتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

- الاستفادة من الصيغة المقترحة لبرامج الدارسات العليا التي أسفرت عنها الدراسة الحالية.
- ضرورة تقييم برامج الدراسات العليا في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بشكل مستمر، والاستفادة في هذا المجال من تجارب الجامعات العالمية، مع مراعاة احتياجات الطالبات وسوق العمل، ومتطلبات اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة.
- تحديد معايير ومواصفات المدخلات لكل برنامج من برامج الدراسات العليا.
- تحديد العمليات الإدارية والأكاديمية والفنية التي ستطبق خلال مدة تنفيذ البرنامج.
- متابعة العمليات، وجمع المعلومات والنتائج، والتأكد من صدقها، ومقارنتها مع المعايير المستهدفة لكل برنامج من برامج الدراسات العليا.
- تحديد معايير ومواصفات المخرجات التي يستهدف الوصول إليها في نهاية البرنامج.
- تحديد نقاط القوة والضعف في جميع مكونات المدخلات والعمليات المنفذة لكل برنامج من برامج الدراسات العليا من خلال : تقارير التغذية الراجعة لتعزيز الإيجابيات، وعلاج السلبيات.
- اقتراح الحلول والتوصيات المناسبة لتطوير كل برنامج من برامج الدراسات العليا.
- مراجعة شروط ومعايير القبول لبرامج الدراسات العليا، بما يحقق أفضل المدخلات، والوصول بالمخرجات لأعلى معايير الجودة.
- استقطاب أفضل الموارد البشرية للعمل في برامج الدراسات العليا في كافة الجوانب: الخدمية، الإدارية، الفنية، الأكاديمية.
- تنمية مهارات كافة الأطراف في برامج الدراسات العليا (طالبات، موظفات، أعضاء هيئة تدريس ، هيئة إدارية)، وإعدادهم للعمل الإبداعي المنتج.

- وضع آلية محددة وواضحة لعقد المؤتمرات الطلابية والعلمية بشكل عام وإقامتها ومشاركة طالبات الدراسات العليا فيها، ودعمها مادياً، ومعنوياً.
- وضع آلية محددة وواضحة للاستفادة المجتمعية من البحوث والرسائل العلمية في برامج الدراسات العليا، ودعمها مادياً، ومعنوياً.

مراجع الدراسة

أولًا : المراجع العربية :-

- أبو السعود، محمد.(٢٠٠٩).تطوير التعليم ودوره في اقتصاد المعرفة، ورقة عمل قدمت للمؤتمر الدولي الأول للتعليم الالكتروني والتعليم عن بعد: صناعة التعليم للمستقبل. في الفترة من ١٩-٢١ ربيع الأول ١٤٣٠هـ الموافق ١٦-١٩مارس ٢٠٠٩م . وزارة التعليم العالي، الرياض.
- أبو علام ، رجاء . (٢٠٠٧م) . مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية . القاهرة . دار النشر للجامعات.
- الباحوث، عبدالله.(٢٠٠٦).الدراسات العليا في مواجهة متطلبات التنمية : المعوقات والحلول رؤية طلابية ،ورقة عمل قدمت لندوة الدراسات العليا وخطط التنمية. في الفترة من ٤- ٥ ربيع الآخر ١٤٢٧هـ الموافق ٣-٤ مايو٢٠٠٦م .جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، الرياض.
- جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن.(١٤٣٥). جامعة الأميرة نورة الطموح والريادة.
- الجربوع، نهلاء، (١٤٣١هـ)، أهم المشكلات التي تواجه طالبات الدراسات العليا في قسم التربية وعلم النفس بجامعة الأميرة نورة عبد الرحمن، بحث تكميلي للحصول على درجة الماجستير، غير منشور، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- الحربي، محمد .(٢٠١١م). واقع برامج الدراسات العليا في كلية التربية في جامعة الملك سعود من وجهة نظر الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، المجلة السعودية للتعليم العالي،ع٥،ص ص ٩٤-١٢٧
- الزهراني ، علي ، (٢٠٠٧) ، الدراسات العليا في الجامعات السعودية – دراسة تحليلية في ضوء متغيرات الجودة والتقنية والتمويل . رسالة دكتوراه غير منشوره . كلية التربية ، جامعة الملك سعود.
- السعدي، حمده(٢٠٠٦). واقع برامج الدراسات العليا ومشكلاتها في جامعة السلطان قابوس والتوقعات المستقبلية لهذه البرامج، رسالة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة الأردنية .عمان ،الأردن.
- الشدادي ، عبد الله جلوي (١٤٢٧هـ) . واقع برامج الدراسات العليا بجامعة الملك سعود ومدى ارتباطها بتلبية احتياجات القطاع الخاص . ندوة الدراسات العليا وخطط التنمية جامعة الإمام محمد بن سعود ٱلإسلامية ، الرياض ، ٣٦٠-٤٠٣ .
- الشمري، هاشم، والليثي ، ناديا(٢٠٠٨).الاقتصاد المعرفي .المملكة الأردنية الهاشمية . عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- الشورة، محمد سليم، و مقدادي، يونس ,الصرايرة، خالد ، والضلاعين ، علي(2012) التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر رؤوساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الأردنية الخاصة . مجلة إتحاد الجامعات العربية – الاردن . العدد ٦٢ .
- الضحيان ، سعود . (١٤٣٣).العينات والمتغيرات. الرياض.
- الصالح ، عثمان (٢٠١٢) . بناء الميزة التنافسية في الجامعات الحكومية السعودية . رسالة دكتوراه

غير منشورة ، كلية التربية قسم الادارة التربوية ، جامعة أم القرى .مكة المكرمة .المملكة العربية السعودية.

- الصباح ، سهير ، السرطاوي ، بهاء (٢٠١٠) ، واقع فعالية الكفاءة الداخلية للدراسات التربوية والنفسية في برنامج الدراسات العليا في جامعة القدس واقتراح نموذج تطويري ، مجلة العلوم التربوية والنفسية –البحرين ، مج ١١، ع ٤.
- عبيدات ، ذوقان . (٢٠٠٤) ، البحث العلمي (مفهومه أسسه وأساليبه و تطبيقاته) . عمان . دار أسامة للنشر و التوزيع .
- عيسى ، محمد ، أبو المعاطي ، وليد (٢٠١١) تقويم برنامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب ، مجلة بحوث التربية النوعية– جامعة المنصورة ، العدد التاسع عشر– يناير.**2011**
- فليه، فاروق، والزكي ، أحمد (٢٠٠٤) . معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا . مصر . الأسكندرية : دار الوفاء .
- القحطاني ، منصور (٢٠٠٥). تفعيل روح الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص الواقع وسبل التطوير ، بحث مقدم إلى مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير المنعقد بجامعة الملك سعود في الفترة من ١– ٣ / ٣ / ١٤٢٦هـ ، الرياض ،المملكة العربية السعودية.
- القداح، محمد(٢٠١١). المقومات الأساسية اللازمة للتعلم القائم على اقتصاد المعرفة –أنموذج مقترح. مجلة دراسات – العلوم التربوية –الاردن. مج ٣٨ .
- مجمع اللغة العربية(٢٠٠٤).المعجم الوسيط،(ط ٤) . مصر . القاهرة : دار الشروق الدولية.
- المكتب الاقليمي للدول العربية .(٢٠٠٣).تقرير التنمية الإنسانية العربية نحو إقامة مجتمع المعرفة (برنامج الأمم الأمم المتحدة). عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية.
- الهاشمي، عبدالرحمن، والعزاوي، فائزة(٢٠٠٧) .المنهج والاقتصاد المعرفي. المملكة الأردنية الهاشمية . عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط ، (١٤٢٥)، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية الثامنة (١٤٢٥/١٤٢٩هـ) .
- وزارة الاقتصاد والتخطيط ، (١٤٣٠)، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية التاسعة (١٤٣٠/١٤٣٤هـ) .
- وزارة الاقتصاد والتخطيط ، (١٤٣٥)، المملكة العربية السعودية ، الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة .
- وزارة التعليم العالي (١٤٣٠) الخطة الاستراتيجية للتعليم العالي . وزارة التعليم العالي . الرياض. المملكة العربية السعودية.

- وزارة التعليم العالي (١٤٣٥) التعليم العالي في المملكة العربية السعودية المسيرة والانجاز. مركز البحوث والدراسات . الرياض. المملكة العربية السعودية.
- ياسين ، سعد (٢٠٠٥) . دور التعليم العالي في تنمية صناعات المعرفة . مؤتمر بعنوان : استشراف مستقبل التعليم . القاهرة . المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

ثانيًا : المراجع الأجنبية :-

- Anthony p . carnevale and donna m . desrochers(2002) , aligning education and the knowledge economy , educational testing service april 2002 .
- Aswad,Noor; Vidican,Georgeta; Samulewicz,Diana.(2011). Creating a Knowledge-Based Economy in the United Arab Emirates: Realising the Unfulfilled Potential of Women in the Science, Technology and Engineering Fields. **European Journal of Engineering Education** 36.6 :559-570.
- Edmondson , gail : valigra , lori : kenward , Michael : Hudson Richard : belfield , haydn (2012) : making industry university partnerships work lessons from successful collaborations.
- Lucy, T. (2004).Management information systems. Prentice- hall Ed.
- Nasr, Azza .(2011). Challenges facing universities in the era of knowledge economy. The future of Arab education –Egypt.Vol19: No. 79
- Richardson, V. (2004). Disciplining the discipline: Anthropology and the pursuit of quality éducation, Educational Researcher. 33(5), 18
- Skulmoski, Gregory J.; Hartman, Francis T.; Krahn, Jennifer.(2007), Jennifer,*Journal of Information Technology Education*, v6 p1-21 2007
- Soraty, Yazid Isa (2005). The Knowledge Economy and Higher Education in the Arab World. University of Jordan Studies' Journal. Vol. (32), No. (1).
- Wingard (2000) . corporate education and new information technologies : executive perceptions of implementation barriers university of pennsylvania .